

# الأيضاح

لمنزل آية النجوى في المظنون

تأليف

محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر سابقاً

الطبعة الثانية

(حق الطبع محفوظ)

١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر  
فلف محمد افندي

160  
شاك  
٢





# الأضاح

مِيتَرَاتُ نَيْسَبَاتِ الْخَطِّ فِي الْمِظَانِ

General Organization Of the Alexandria Library (GOAL)

*Bibliotheca Alexandrina*

محمد شاكر

وكيل الجامع الأزهر سابقاً

الطبعة الثانية

(حق الطبع محفوظاً)

١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م

---

مطبعة النهضة شارع عبد الباقى بمصر  
خلف عمراوى



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان الا على  
الظالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد : علم الهدى ، ومنار اليقين ، وعلى  
آله وصحبه الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم حتى بلغوا المقام  
الأسنى ، ووصلوا الى الدرجة العليا ، ورضى الله عن علماء الأمة  
الاسلامية العاملين

(أما بعد) فما زال الانسان الأول يرتقى في نوعه حتى وصل الى  
خبط قواعد العلوم ، وتحرير موضوعاتها ، ثم لما لم تتحد الأفكار ، ولم  
تتجه أنظار العلماء الى صوب واحد ، بل تعددت مذاهبهم ، وكثر  
اختلافهم ، نشأ عن ذلك الجدل في أيها أقرب من السداد ، وأدنى الى  
الحجة الواضحة ، ودفعهم حب الحقيقة ، وتطلب الصواب الى أن  
يضعوا حدًا لحركات الذهن ينتهى اليه ولا يتجاوزه ، ويجملوا للفكر  
قيوداً تكبح جماحه أن يسترسل مع أغراض النفس وشهواتها ؛ فكان  
ذلك كله علم المنطق الذي تتميز به صحة الرأي وفساده ، ويظهر الحق  
من الضلال

درج هذا العلم في أحضان المدارس اليونانية التي كانت مصدر  
الاشعاع الفكري، والنور العلمي، والنظر الفلسفي، وكن فيها مدة  
تسلط اليونان وعلو شأنهم، فلم يغادر بلادهم، ولم ينزح عن وطنه  
حيث رجاله ومحبه

ولم يكن للعرب في جاهليتهم كلها ولا في أول عهدهم بالاسلام  
علم بالمنطق وقواعده الا ما كان في فطرتهم وسلاقتهم من استواء  
القول وبيان الحجة. ووضوح الدلالة. فلما جاء عصر الدولة  
العباسية، وكانت أغلبية العالم المعروف حينذاك، وأكثريه الأمم  
قد دخلت في الاسلام، وكان الحوار قد أخذ في المسائل الدينية مأخذاً  
غريباً، والجدال بين الطوائف — التي أوجدتها اختلاف نزعات  
الأمم الداخلة في دين الله — قد اشتد، والمناقشة قد اندلح لها: أمر  
الخليفة المأمون بترجمة هذا العلم ليكون عوناً لهم على المناظرة، وليشتد به  
ساعدهم في دحض مفتريات المبتدعة وأهل الضلال. ومن ذلك  
الحين عرف المنطق بقواعده، ووضعت طرقه لأهل اللسان العربي  
فتعلقوا به وخاضوا غماره، وحرصوا على تحصيله حتى كان من أثر  
هذا الحرص أن جعلوه في كل علم، وتكلموا به في كل موضوع  
وبغ في هذا الفن وفي غيره من فنون الفلسفة رجال كثيرون  
كان لهم الباع الطويل واليد البيضاء في إعادة مجد اليونان العلمي



أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا ، والمعلم الثاني أبي نصر الفارابي ،  
والفيلسوف العظيم القاضي الفاضل أبي الوليد بن رشد ، وحجة  
الاسلام أبي حامد الغزالي ، ثم الرازي ، والطوسي ، وغيرهم من رجالات  
العلم وفطاحل أهل النظر على اختلاف منازلهم وأشعب طرقهم وكثرة  
ما استحدثوه في الفن ، لا يختلف عما ورنوه

وغير على هذا عهد اشتد فيه الولوع بالمنطق ، وأكثر العلماء  
من التصنيف فيه ما بين المختصرات والمطولات ، والشروح والتعليقات  
والحواشي ، حتى لو أردت أن تتخذ مكتبة جامعة من كتب المنطق  
وحده لضاق بك الحصر وخرج الأمر عن حد التعداد

ومن هؤلاء المصنفين أنير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى  
في حدود سنة ٥٧٠٠ صاحب كتاب ايساغوجي الذي عم اشتهاره  
واستفاد منه الكثيرون لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من  
المنطق

لمج العلماء منذ دهر طويل بهذا الكتاب على صغر حجمه  
وأكثرها من شروحه والتعليق عليه ونظمه كثيرون ، فمن شرحه  
حسام الدين حسن الكاظمي المتوفى سنة ٧٦٠ هـ ، والعلامة شمس الدين  
محمد بن حمزة الفناري المتوفى سنة ٨٣٤ هـ ، والشيخ شهاب الدين أحمد  
ابن محمد الشهير بالأبدي . والشريف نور الدين علي بن ابراهيم

الشيرازى تلميذ الشريف الجرجانى المتوفى سنة ٨٦٢هـ ، ومصلح الدين  
مصطفى بن شعبان السرورى المتوفى سنة ٩٦٩هـ ، وشيخ الاسلام  
زكريا بن محمد الانصارى القاهرى المتوفى سنة ٩١٠هـ ، وأبو العباس  
أحمد بن محمد الآمدى ، وحكيم شاه محمد بن مبارك القزوينى المتوفى  
سنة ٩٦٦هـ ، وخير الدين خضر بن عمر العطوفى ، ومحمد بن  
ابراهيم الحنبلى الحلبى ، ومن نظم نور الدين على بن محمد الأشمونى  
المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠هـ ، والشيخ عبد الرحمن بن محمد الذى أسمى  
نظمه « السلم المنورق » والشيخ ابراهيم الشبشيرى المتوفى سنة ٩٢٠هـ .  
ومع كل هذه العناية فقد ظل الكتاب محجوباً فى ضمير الغيب ،  
ذلك أنه انما وضع للمبتدئين ، وهو لا يتناوله غيرهم ، ولم يلاحظ واحد  
من هؤلاء جميعاً تلك القوى الفكرية التى تكون لمن لا إلف له ولا  
عهد بمزاولة فن من الفنون ، بل حشروا فيه العبارات الاصطلاحية  
حشراً من غير تقريب ولا تدليل ، وأن أنس لا أنس عهد الصغر  
وقد كلفنا بدراسة شرح شيخ الاسلام أبى يحيى زكريا الانصارى  
الذى سبق عدّه فى جملة شروح الكتاب فقد كنت ، وكان اخوانى  
معى ، أجد من الصعوبات والمتاعب الفكرية مالا يصبر على احتماله  
الا راغب فى العلم ملخّ فى تحصيله صابر على مكارهه ومشاقه وأنّى لك  
يمثل هذا اليوم وأنت لا تجد الا من يريد أن يصل الى التحقيقات



الدقيقة ، والأفكار السامية في الوقت الوجيز، وهو يأتي مع ذلك إلا  
العبارة العالية في سهولة ولين ورفق ، وظلت الحال بنا على هذا المنوال  
حتى هدانا الله تعالى الذي لا يهدي إلى الخير سواه ، ووقفنا للحصول  
على شرح الكتاب (١) للعالم الكبير ، والمصلح الجليل ، قدوة المتأخرين ،  
مولانا العلامة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقاً فرأينا  
فيه الضالة المنشودة ، والبغية المقصودة ، فمكننا عليه وتابعنا مدارسته  
فاذا نحن نعيش علم المنطق عشقاً ، ونكثف به غراماً ، بعد أن كنا  
نزور بجانبنا عنه ، وكان أقصى رغباتنا أن تؤدي الامتحان فيه

وللشيخ الجليل — حفظه الله وأمتع المسلمين والعلماء بوجوده —  
أياد كلها بيضاء على المعاهد الدينية وعلماء الأزهر أجمعين فهو الذي  
بدأ حركة الإصلاح الكبرى في الأزهر بعد أن أعجب أمره المصلحين  
من قبله ، واستطاع بما أوتي من مضاء العزيمة ، وقوة الإرادة ، وأصالة  
الرأي ، وسداد الفكرة ، أن يتغلب على هذه النعرة القديمة التي مضت  
بها الحطب وتعاقبت عليها السنون وهي لا تزال عالقة برؤوس العلماء  
وأن يثبت لهم بالبرهان العملي أن الأزهر — وهو الجامعة الكبرى التي  
يؤمنها المسلمون من أنحاء المعمورة — لا يؤدي واجبه الذي أسس من  
أجله حتى يأخذ طلابه من علوم الشريعة الفراء : أصولها وفروعها وعلوم

---

(١) طبع أول مرة بالاسكندرية سنة ١٣٢٥ هـ — ١٩٠٨ م

الإنسان العربي والعلوم الكونية وغيرها بالقسط الذي يتفق مع مركزهم الذي يهيئون أنفسهم له ، وقد أنشئ معهد الاسكندرية لهذا الغرض بفضل جهوده ومساعدته واقتضت ارادة القائمين بأمر الدولة المصرية حينذاك اسناد رياسته الى فضيلته فقام بأعباء هذه الرياسة خير قيام واضطلع بتدبيره حتى أتى بالثمرة المرجوة منه ، فتخرج منه جماعة من العلماء هم اليوم زهرة رجال الدين وعنوان فخار الأزهر ، وبرهان أن الأزهريين يستطيعون أن يصلوا الى الغاية القصوى من المجد والرفعة اذا وجدوا من يتعهد أمورهم بمثل اخلاص الأستاذ الكبير وحسن رأيه . وانظر الى المحاكم الشرعية ودور التعليم على مختلف مشاربها فأى زهرة يروى منك منظرها ويسرك مخبرها ويعجبك حسناتها ، فاعلم أن لمعهد الاسكندرية يداً في هذه الصفات التي ملكت عليك نفسك ولم يقف تيار الاصلاح الذي سيره فضيلته عند هذا الحد من تأسيس معهد الاسكندرية ، بل تجاوز ذلك الى انشاء وتجديد آخرين فلقد عاد — حرسه الله — الى مصر بعد أن ملأ الثغر نوراً ، ومهد لادين فيه سبيلا مستقيماً ، فتولى في الأزهر منصب الوكيل وأنشأ في هذا المعهد القسم النظامي المسمى بنظام ١٣٢٩ بمصر وعامة المعاهد ، وتولى مع منصبه مشيخة هذا القسم ، فبث في قلوب العلماء والطلاب حب العلم وروح النظام وشرع لهم شرعة الانصاف والتضامن والرغبة



في الاصلاح ، ولا يزال الى اليوم بعض هؤلاء العلماء محبوباً مرضياً  
عنه من اخوانه موثقاً بعدالته لأنه يترسم خطوات الاستاذ الجليل  
ويسلك منهجه القويم ، وان كان التكحل غير الكحل

وبعد فأحسب أنني اذا استرسلت في تعداد فضل الأستاذ  
حفظه الله ، فسوف لا أقف عند حد ، وقد يطول بنا القول طويلاً  
يفضبه له فضيلته : فقد نعرفه أزهّد الناس في المديح وأحبهم لأن  
تتكلم عنه أعماله الجليلة وتسكت السنة الخلق أجمعين

فنعن حين تقدم اليك شرح فضيلته على ايساغوجي إنما  
نتحفاك بواسطة القلادة ونهديك بالذرة اليقينة لا نبغي من وراء هذا  
غير مشوكة الله ورضوانه ، والله تعالى المستول أن يرزقنا السداد  
ويعصمنا من الزلل . آمين ما كتبه

محمد محي الدين عبد الحميد

المدرس بمعهد الزقازيق

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا  
محمد سيد الأنبياء والمرسلين . وعلى آله وصحبه ومن تبعهم  
بإحسان الى يوم الدين . (أما بعد) فهذا شرح لطيف على رسالة  
الأستاذ الجليل أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى  
في حدود سنة ٧٠٠ للهجرة النبوية في علم المنطق المعروفة  
بإيساغوجي وضعته ليستعين به المبتدئون في هذا العلم من  
طلاب مشيخة علماء الاسكندرية على فهم القواعد التي  
اشتملت عليها هذه الرسالة والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه  
الكريم . وأن يعم بنفعه الطاعن والمقيم



﴿ قال المصنف رحمه الله تعالى ﴾

( بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله على توفيقه ونسأله هداية طريقه . ونصلي على محمد وعترته أجمعين . أما بعد فهذه رسالة في المنطق أوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدىء في شيء من العلوم مستعيناً بالله تعالى ، أنه مفيض الخير والجلود )  
اعلم أيها الطالب — أرشدني الله وإياك الى الحق المبين — أن الباري جلّت قدرته خلق الانسان ومنحه الشوق الى علم ما هو مجهول لديه ووهبه القدرة على اكتساب تلك المجهولات ومهد له طريقاً سوياً الى اكتسابها فكان ما يعلّمه موصلاً الى علم ما يجهله والله ذو الفضل العظيم . خلق الله الانسان مسوقاً بفطرته الى اكتساب المجهولات من المعلومات وشرع للاكتساب طرقاً محدودة لا يضل سالكها فأصحاب الفطر السليمة تغنيهم سلامة فطرتهم عن تعرف هذه الطرق في المسائل النظرية كما يستغنى عنها عامة البشر في المسائل الضرورية . ألا ترى أن العامي أو الطفل الصغير اذا قلت له ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة اذا وضعت فوق هذا الحصير أليس يقول انها تخرقه فان قلت له ولم ذلك أليس يقول انها نار ، فهذا الذي يقوله العامي والطفل يرجع الى قياس منطقي هو قولنا هذه نار وكل نار محرقة لينتج أنها محرقة

فهذه الطرق التي شرعها الحق سبحانه لا اكتساب المجهولات من المعلومات هي التي استنبطها المتقدمون أحسن الله جزاءهم ودونوها في مؤلفاتهم وسموها علم المنطق . فالمنطق إذاً هو مجموع القواعد والقوانين التي إذا راعاها طالب العلم في اكتسابه للمجهولات أمن من الخطأ في طريق كسبه، ومعلوماتنا كمجهولاتنا، منها ما هو تصور كادراك مفهوم الانسان والحيوان والفرس ونحوها، ومنها ما هو تصديق كالمعنى التصديقي في قولنا العلم نافع والحياة من الايمان والدين النصيحة. وطريق اكتساب التصورات هي المعارف حدوداً كانت أو رسوماً وطريق اكتساب التصديقات هي الأقيسة والبراهين والمعارف مقدمات هي الكلليات الخمس التي تتألف منها تلك المعارف وللأقيسة والبراهين مقدمات هي القضايا التي تتألف منها الأقيسة وأحكام تلك القضايا من عكوسها ونقائضها على ما سيأتى تفصيلاً .

وحسبك أيها الطالب — أرشدك الله وأنت على عتبة باب هذا العلم العظيم القدر — أن تعلم أن المنطق هو ميزان العلوم وأنه مجموع القواعد التي تعصم راعاها الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات لا اكتساب المجهولات . وأضرب لك مثلاً تتحقق منه صدق ما ذكرته لك .

ان مشيخة علماء الاسكندرية قد حتمت على كل طالب في السنة الثالثة أن يتلقى علم المنطق وقد عُقِلت في الامتحان من السنة الثانية



الى السنة الثالثة فلكي تبرهن على وجوب تأنيك لعلم المنطق يلزم  
أن تقول : أنا طالب من طلاب السنة الثالثة وكل طالب في السنة  
الثالثة يجب عليه أن يتلقى علم المنطق فأنما يجب على أن أتلقى علم المنطق.  
فهذا قياس منتج لأنك ستعلم أن محمول القضية الصغرى أعني خبر  
الجملة الأولى مندرج في موضوع القضية الكبرى أعني أنه فرد من  
أفراد المبتدأ في الجملة الثانية فإذا حكمت على موضوع الكبرى  
بوجوب تعلم المنطق فقد سرى الحكم الى موضوع الصغرى وهو  
أنت لأنك واحد ممن يصدق عليهم موضوع الكبرى . فإذا لم تراع  
مريان الحكم من احدى القضيتين الى الأخرى لم تأمن الخطأ كما  
إذا قلت أنا طالب من طلاب السنة الثالثة وكل طالب في السنة  
السابعة يجب عليه أن يتلقى علوم البلاغة فهذا غير منتج لعدم مريان  
الحكم من القضية الثانية الى الأولى . وسوف تعلم تفاصيل هذه  
الكلمات ان شاء الله تعالى فاصبر وما صبرك الا بالله .

( ايساغوجي ) هذه الكلمة بمنزلة قول المصنف فيما يأتي:  
للقول الشارح . القضايا . التناقض . العكس . القياس . فهي ترجمة  
من التراجم وهي كلمة يونانية معناها الكلمات الخمس ولغرابتها عن  
اللغة العربية اشتهر هذا الكتاب بها حتى صارت كالمعلم عليه فيقال  
ايساغوجي ويراد به الكتاب بأجمعه لا هذا الفصل وحده .

( اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام كالإنسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام )

لاشك ان اللفظ الذي وضع بازاء معنى من المعاني يدل على ذلك المعنى اذا أطلق فزيد الموضوع للذات المشخصة اذا نطق به ناطق وسمعه من كان عالماً بوضعه له فانه يفهم من هذا اللفظ تلك الذات المعينة وكما يفهم السامع من اللفظ معناه الذي وضع بازائه فانه قد يفهم أجزاء ذلك المعنى ويفهم لوازمه أيضاً

« مثلاً كلمة ميزان » اذا أطلقت فهم السامع منها الآلة المخصوصة وهو المعنى الذي وضعت بازائه وفهم أيضاً الكفتين والمنجم<sup>(١)</sup> مما هو جزء للمعنى الموضوع له اللفظ وفهم أيضاً خاصة هذه الآلة وهي انها واسطة لعلم مقادير الأشياء وزناً

« مثال آخر » الشمعة اذا أطلقت فهم منها ذلك الشكل الاسطوانى المعروف وهو المعنى الذي وضع له اللفظ وفهم أيضاً أجزاؤه

---

(١) الكفة بالكسر وتفتح و « المنجم » كتبر الحديد المقروضة بين كفتى الميزان وفيها لسانه



من الشمع والخيط الذي يحيط به الشمع وفهم أيضا أنها تنير المكان  
إذا أوقد ذلك الخيط

« مثال آخر » القهوة إذا أطلقت فهم منها هذا الشراب  
المخصوص وفهم منها أيضاً الأجزاء التي تألفت منها وهي الماء والبن  
وفهم أيضاً مرارة الطعم وهكذا. وبالجملة فكل لفظ موضوع لمعنى من  
المعاني فإن العالم بوضعه إذا سمعه فهم منه المعنى الذي وضع بازائه  
ويتبع ذلك فهم الأجزاء التي يتألف منها ذلك المعنى واللوازم التي  
تلزمه . فبالضرورة يكون اللفظ دالا على كل من هذه الأشياء لأن  
دلالة اللفظ هي كونه بحيث متى أطلق فهم منه المعنى ، وهذه الثلاثة  
أعني المعنى الذي وضع اللفظ بازائه والأجزاء التي يتألف منها المعنى  
واللوازم التي لا تفارق هذا المعنى تفهم من اللفظ متى أطلق وإن كان  
الأخيران لا يفهمان إلا تبعاً للأول .

إذا تحققت هذا فاعلم أن المناطقة — دفماً للالتباس — قد اختصوا  
كل واحد من هذه الثلاثة باسم خاص فسموا دلالة اللفظ على المعنى  
الذي وضع بازائه ، وهو المعنى بتمامه ، دلالة المطابقة لأن المطابقة معناها  
الموافقة وقد توافق اللفظ والمعنى وذلك قول المصنف « اللفظ الدال  
يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة » وسموا دلالة اللفظ على جزء المعنى  
بالتبعية لفهم الكل دلالة تضمنية لأنها دلالة على ما هو في ضمن

المعنى وداخل فيه وذلك قوله « وعلى جزئه بالتضمن » وسموا الدلالة على الخارج الذى لا يفارق المعنى اذا فهم بالتبعية له دلالة التزامية لأن الزوم هو عدم الانفكاك وهذا الخارج كذلك .

وما ينبغى التنبيه له انه لا التباس فى دلالة اللفظ على تمام معناه ولا فى دلالة على أجزاء المعنى وانما يوجد الالتباس فى المدلولات الخارجة عن المعنى وأجزائه . وذلك أن اللفظ قد يطلق فيفهم منه معناه الموضوع له ويفهم منه شيء آخر لملاقة ما بينهما كحاتم . ومادر . وأشعب . فان هذه الألفاظ قد وضعت للذوات المعينة واسكنها اذا أطلقت يفهم منها معنى آخر وهو الكرم . والبخل . والطمع . لا لأن ذلك هو تمام المعنى أو جزؤه بل لأنه من الصفات الغالبة على المسميات بهذه الأسماء . وكالبطيخ اذا أطلق فهم معناه وهو الفاكهة المخصوصة وفهم معها حلاوة العظم . وكالغراب . والزنجى . اذا أطلقا فهم معناهما وفهم مع كل منهما سواد اللون ، فمثل هذه المدلولات وان فهمت من اللفظ تبعاً للمعنى الموضوع له الا أن المنطق لا يعتبرها من نوع الدلالة الالتزامية لأنها غير مفهومة من اللفظ تبعاً للمعنى بل لأنها غير مطردة ، اذ من المحقق وجود البطيخة المرة العظم ومن الممكن أن يوجد غراب وزنجى أبيض اللون ، والمنطق انما يبحث عن المدلول الذى لا يفارق المعنى بحال من الأحوال . فالمدلول الالتزامى انما هو الشيء

الذى يجزم العقل بلزومه ، وعدم انفكاكه عن المدلول المطابق .  
ولزومُ الشيء للشيء قد يتوقف الجزم به على اقامة البرهان ، ويسمى  
لازماً غير يثنى ، كساواة زوايا المثلث لقائمتين ، فان العقل لا يجزم  
بلزوم ذلك لكل مثلث الا اذا اطلع على البرهان المثبت له ، وقد  
لا يتوقف فيسمى يثنياً ، وهو نوعان : فنه ما يتوقف الجزم باللزوم  
فيه على تصور اللازم والملزوم ، ويسمى يثنياً بالمعنى الأعم ، ومنه  
ما يكون تصور الملزوم وحده كافياً في تصور اللازم والجزم باللزوم ،  
ويسمى يثنياً بالمعنى الأخص . والحق أن المدلول الالتزامي هو هذا  
الاخير ، لانه هو الذى يفهم من اللفظ كلما أطلق ، وذلك قوله :  
« وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام » . والله أعلم بالصواب .

### ( والدلالة فعلية وعقلية وطبيعية ووضعية )

الدلالة اللفظية - وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه معنى - إما أن  
تستند الى مجرد العقل أو لا . فان استندت الى مجرد العقل فهي  
عقلية ، كن سماع لفظاً من شبح في ظلام الليل ، فانه يفهم أن اللفظ  
انسان وأنه حي ، فالانسانية والحياة مدلولان للصوت المسموع ،  
لا لأن اللفظ المسموع موضوع لهما ، وإنما ذلك لان العقل يحكم بأن  
اللفظ من خواص الانسان الحي . والتي لا تستند الى مجرد العقل



فاما أن تستند الى الطبع أو لا . فان استندت الى الطبع فهي طبيعية  
كدلالة «أخ» على وجع الصدر، والأئين على المرض. فان طبيعة  
المصدر تدفعه الى النطق بكلمة «أخ» ، وطبيعة المرض تدفع الى  
الأئين . فوجع الصدر والمرض مدلولان ، لا بسبب الوضع ولكن  
بالاستناد الى الطبع . والتي لا تستند الى عقل ولا الى طبع ، فاما  
أن تستند الى الوضع أو لا . فان استندت الى الوضع فوضعية ،  
كدلالة الألفاظ الموضوعية لمعانيها المخصوصة في اللغة العربية  
واللغات الأخرى ، فان هذه المعاني المخصوصة إنما تفهم من الالفاظ  
بواسطة أن كل لفظ منها وضع للمعنى الذي خص به . وان لم تستند  
لا الى عقل ولا الى طبع ولا الى وضع فهي التي سماها المصنف باسم  
العملية ، وذلك كبقية الدلالات غير المطردة التي لا يبحث المنطقي  
عنها . فانا قد أسلفنا لك أن الالفاظ كثيراً ما تدل على معان ليست  
تمام المعنى ولا جزأه ولا لازمه الذي لا يتصور انفكاكه . فهذه  
المدلولات لا تستند الى عقل أو طبع حتى تكون طبيعية أو عقلية ،  
ولا الى وضع حتى تكون وضعية ، فهي إذاً دلالة حاصلة بالفعل ،  
مستندة الى إلف أو عادة أو نحوهما ، ولك أن تسميها بما شئت ،  
أو كما سماها المصنف دلالة فعلية . ( فان قلت ) هذه الدلالات التي  
سميناها فعلية كدلالة حاتم على الكرم ، ودلالة الزنجي على

السوداد لونه ، والبطيخ على حلاوة طعمه ، تستند في الحقيقة إلى  
الوضع ، لأنها لم تفهم من اللفظ إلا من حيث كونه موضوعاً للمعنى  
فأحر بها أن تسمى وضعية (قلت) الخطب في ذلك سهل فاما أن تفعل  
كما فعل المصنف اعتماداً على أصل الوضع ولا تجعلها من الدلالة  
الوضعية ، وإما أن نلاحظ ما قلت ، وحينئذ يجب تقسيم الدلالة  
الوضعية إلى مطردة تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام وإلى غير  
مطردة وهي التي سماها المصنف دلالة فعلية والله أعلم بالصواب  
( ثم اللفظ إما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه  
دلالة على جزء معناه كالإنسان وإما مؤلف وهو الذي  
لا يكون كذلك كرامي الحجارة )

اعلم أن اللفظ الموضوع لمعنى قد لا يكون له جزء أصلاً كهمزة  
الاستفهام وواو العطف ، وقد يكون ذا أجزاء لا تدل على معنى كحمد  
وعلى ، وقد يكون لأجزائه دلالة على معنى لكنه ليس جزء المعنى  
الموضوع له ، كتاج الدين علما لرجل ، فإن كل واحد من جزئيه دال على  
معنى ولكنه ليس جزءاً للمعنى الموضوع له ، وقد يكون ذا أجزاء دالة  
على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ولكن لم يقصد منها الدلالة على  
ذلك الجزء من المعنى كالحيوان الناطق علما لرجل ، فإنه وإن كان معنى  
الحيوان ومعنى الناطق جزءاً من المعنى ولكن لم يقصد من التسمية

أن يكون الحيوان دالا على أحد الجزئين والناطق دالا على الجزء الآخر ، وقد يكون اللفظ ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموضوع له وأريد بكل جزء الدلالة على جزء المعنى المقصود كرامى الحجارة والعلم نور وبقية المركبات التامة والناقصة . فهذا الأخير وحده هو المركب والأربعة التي قبله مفردات .

فان قلت قد يكون اللفظ مركباً من ثلاثة أحرف ويراد بكل حرف منه الدلالة على معنى هو جزء المعنى المقصود كقول الحنفية « ومسئلة البئر جحط » يريدون بذلك الاشارة الى الأقوال الثلاثة في البئر اذا سقط فيها الجنب فالجيم اشارة الى نجاستهما والحاء الى بقاء الماء على طهارته والجنب على جنابته والطاء الى طهارتهما وكالرموز التي اصطلح عليها المحدثون والقراء والفقهاء اشارة الى الرواة وأصحاب الأقوال كما نجده كثيراً في الشاطبية والجامع الصغير . (قلت) قد يمكن القول بأن هذه الكلمات الرمزية من المركبات ولا حرج علينا في ذلك مادام كل حرف منها رمزاً للشئ ودالا عليه ، أو اختصاراً للكلمة الدالة عليه . ومن قال بأنها من المفرد لان الارادة في قولنا: يراد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى - إنما هي الارادة التجارية على قانون اللغة ، وهذه ليست كذلك ، فقد استهدف لسهام الناقدين . ثم المركب ، إما ناقص كالمركبات التوضيفية ، كالإنسان



الكامل ، أو الاضافية كحجة الاسلام . وإما قام انشائي ، كأثم الصلاة ، ( ولا تبغ الفساد في الارض ) ، وخبري كقوله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيراً يققه في الدين » وقوله « كلّم راع وكل راع مسئول عن رعيته » .

( والمفرد إما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشراكة فيه كالانسان ، وإما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك كزيد )

اللفظ المفرد بالنظر الى معناه الموضوع له إما كلي ، وإما جزئي لأن مفهومه إما أن يمكن صدقه على كثيرين أو لا ، فالذي لا يمكن صدقه على كثيرين ، يسمى جزئياً كأعلام الأشخاص ، نحو عبد الله علما ، فان الصورة الحاصلة في الذهن عند سماع هذا الاسم للعالم بوضعه لاسماء ، لا يمكن أن تصدق على غير الشخص المخصوص المسمى بها . والذي يمكن صدقه على كثيرين يسمى كلياً ، سواء كانت له أفراد كثيرة بالفعل كالانسان ، فان الصورة الحاصلة من هذا اللفظ في ذهن العالم بوضعه لاسماء تصدق على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد الموجودة والتي لم توجد أو وجدت وأدركها الفناء ، لأن كل واحد منها يتحقق فيه معنى الانسان ، أو كان له فرد واحد فقط ، كالشمس وواجب الوجود ، فان الشمس وإن لم يوجد من مفهومها وهو الكوكب

النهارى إلا فرد واحد ، إلا أنه بحيث لو وجد كوكب نهارى آخر ،  
 لصدق عليه اسم الشمس ، وواجب الوجود ، وإن قام البرهان على أنه  
 لا يكون إلا واحداً ، إلا أن مفهوم اللفظى ذاته لا يستلزم استحالة  
 صدقه على غير الواحد القهار ، أو لم يوجد من أفراد شىء أصلاً ،  
 كالمعدوم والمستحيل واللاشىء ، فإن هذه الكلمات وإن لم يوجد من  
 أفرادها شىء ، إلا أن العالم بوضعها لمعانيها يقدر صدقها على الأفراد  
 التى تنطبق عليها مفهوماتها ، ولذلك يسميها المناطقة بالكليات الفرضية  
 فقد استبان لك مما تقدم ، أن اللفظ الكلى هو الذى لا يمنع  
 نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، أى لا يمنع مفهومه  
 الذى يتصوره وقوع الشركة فيه ، من حيث التصور نفسه لا بالنظر  
 الى شىء آخر ، كاستحالة وجود أكثر من فرد له ، أو استحالة  
 وجود جملة أفراد ، وأن الجزئى ، هو الذى يمنع نفس تصور مفهومه  
 من وقوع الشركة فيه ، كمحمد ونافع وعبد الله أعلاماً ، فإن مفهوم  
 كل منها الذى يتصوره العارف بوضعه للذات المعينة ، يمنع الشركة  
 فيه من حيث التصور نفسه . ( فإن قلت ) : إنا نجد كثيراً من  
 الجزئيات ، لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه ، كمنه  
 الأمثلة التى مثلت بها ، فإن محمداً مثلاً اسم لأشخاص قد لا يحصيه  
 العدد ، فلم يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، فهو إما

كلي أو الحد الفاصل بين الكلي والجزئي شيء آخر غير ما ذكرت  
(قلت) لا هذا ولا ذلك ، فإن محمداً إنما وضع للذات المعينة المخصوصة ؛  
فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع ، فلو فرضناه موضوعاً  
لذات أخرى ، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع أيضاً ،  
وهكذا فلم يكن صادقاً على كثيرين بالنسبة لوضع واحد ، وإنما تعدد  
معانيه بتعدد الوضع لها ، واعتبر ذلك فيه إذا كان صفة ، فانه يصدق  
على كل من حمت سجاياه بالنظر الى وضع واحد ، ولذلك نحن نعده  
في هذه الحالة من الكلّيات ، والاشتباه إنما جاءك من عدم الالتفات  
الى تعدد الوضع الذي يستلزم تعدد الموضوع له . (فان قلت) هب أن  
الامر كما تقول ، أفلا يمكن أن نفرض صدق الجزئي على كثيرين كما  
فعلنا في الكلّيات الفرضية (قلت) ان ذلك هدم لسور الوضع الذي  
يعتمد عليه في الدلالة على المعنى الموضوع له ، ولا كذلك الكلّيات  
الفرضية . هذا ولعلك قد فهمت مما سبق أن الكلّية والجزئية من  
صفات المعاني لا من صفات الالفاظ ، فلا يقال لالفظ كلي الا من  
حيث إن معناه كلي . كما ان الأفراد والتركيب من صفات الالفاظ  
لا المعاني فلا يقال للمعنى إنه مفرد إلا باعتبار أن الالفاظ الدال عليه مفرد ،  
فقول المصنف والمفرد إما كلي الى آخره محمول على هذا والله أعلم .



( والسكلي إما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته  
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ، وإما عرضي وهو  
الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان )

لقد عرفت مما سبق أن السكلي هو المفهوم الذي يمكن صدقه  
على أفراد كثيرة ، فهذا المفهوم بالنسبة الى تلك الافراد إما داخل  
في حقيقتها أو خارج عنها ، ونعني بدخوله في حقيقة أفرادها أن يكون  
جزءاً لماهيتها السكلية أو تمام الماهية التي تميز أفرادها بالمشخصات  
كالحيوان كالناطق وكالانسان بالنسبة الى الافراد التي تصدق عليها  
فإن مفهوم الحيوان جزء من حقيقة الانسان والفرس ، ومن حقيقة  
هذا الانسان وهذا الفرس ، والناطق جزء من حقيقة زيد وعمر  
وغيرهما ، والانسان داخل في حقيقة زيد ونحوه ، لأن زيدا هو  
هذه الماهية السكلية ، والتشخص الذي امتاز به عن سائر المشاركات  
في هذه الحقيقة السكلية ، فالداخل في حقيقة جزئياته كما مثلنا يسمى  
ذاتياً ، والخارج عن حقيقة جزئياته يسمى عرضياً ، كالمشي بالنسبة الى  
الانسان والفرس والى هذا الانسان وهذا الفرس ، كالضاحك بالنسبة  
الى زيد وبكر ونحوهما ، فإن مفهوم الماشي ومفهوم الضاحك كلاهما  
خارج عن حقيقة ما يصدق عليه من الجزئيات .

(والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة  
المحضنة كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس  
ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في  
جواب ما هو)

قد علمت أن الكلي هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد  
كثيرة هي الجزئيات المندرجة تحته، وأن الذاتي هو الكلي الداخل  
في حقيقة جزئياته، وأن العرضي هو الكلي الخارج عن حقيقة  
جزئياته، وستعلم أن الذاتي ينحصر في ثلاثة أنواع: الجنس، والنوع،  
والفصل. والعرضي ينحصر في نوعين: الخاصة، والعرض العام.  
ولا أظنك تجهل أن هذه الكليات متماثلة في الحمل على جزئياتها،  
فكما يصح أن تقول زيد انسان، يصح أن تقول هو حيوان، وهو  
ناطق، وهو ضاحك، وهو ماش. وإنما تبايز هذه الكليات الخمس  
بشيء آخر وهو صلاحيتها للجواب عن جزئياتها المجهولة. فإذا كنت  
تجهل زيدا مثلاً وسألت من يرشدك إلى حقيقة قلته: ما هو زيد، صح  
المستول أن يقول لك هو انسان، لأن حقيقة زيد هي الحيوان  
الناطق الذي هو معنى الانسان، ولم يجوز أن يقول لك هو حيوان،  
أو ماش، أو ناطق، أو ضاحك، لأن حقيقة زيد ليست واحداً

من هذه الأربعة، فلا يصلح واحد منها أن يكون جواباً عن سؤالك .  
واعلم أن السؤال عن الجزئيات المجهولة ضربان: أحدهما السؤال  
عن حقيقة ذلك المجهول ، والثاني السؤال عن الشيء الذي يصلح  
مميزاً لذلك المجهول، فإذا سألت عن الحقيقة وجب أن تقول في سؤالك:  
ما هو ، وإذا سألت عن المميز وجب أن تقول في سؤالك: أي شيء  
هو . إذا تحققت هذا فاعلم أن الكلّي الداخل في الماهية إما أن يكون  
هو الجزء الذي يرجع إليه الاشتراك بين الماهية وبين غيرها من الماهيات  
الأخرى بحيث يكون تمام المشترك بينها وبين شيء آخر ، كالحيوان  
بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد . وإما أن يكون هو الجزء الذي يرجع  
إليه التمايز بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ، كالناطق  
بالنسبة إلى أفراد الانسان . وإما أن يكون هو تمام الماهية التي لا تمايز  
بين جزئياتها إلا بالمشخصات ، كالانسان بالنسبة إلى ما تحته من  
الأفراد . فالأول - وهو تمام المشترك بين الماهية وبين شيء آخر -  
لا يصلح جواباً للسؤال عن حقيقة أي فرد من الأفراد إذا افرد  
لأن الجواب عن السؤال إنما يكون بتام حقيقة المستؤل عنه ،  
فالحيوان مثلاً لا يصلح جواباً للسؤال بما هو إذا قلت: ما هو زيد، أو  
ما هو الانسان ، أو ما هو الفرس ، لأنه ليس تمام الحقيقة لواحد من  
هذه الثلاثة ، وإنما يصلح للجواب إذا جمعت في سؤالك بين حقيقتين



من الحقائق المندرجة تحته ، فنقول : ماهو زيد والفرس ، أو ماهو الانسان والفرس . فحينئذ يصح أن يقال في الجواب : حيوان ، لأن الحيوان هو تمام الحقيقة التي يشترك فيها الانسان والفرس . فهذا الكلبي الداخل في الماهية - الذي يقال في جواب ماهو عند السؤال عن حقيقتين فأكثر من الجزئيات المندرجة تحته ولا يصلح للجواب عند السؤال عن حقيقة واحدة - يسمى جنساً . وقد عرفه المناطقة : بأنه الكلبي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو . ولا أظنك تحتاج الى إيضاح شيء في هذا التعريف بعد الوقوف على التفصيل الذي أسلفنا . ولك أن تقول في تعريفه : هو الجزء المشترك بين الماهية وبين ماهية أخرى تخالفها بحيث يكون مرجع الاشتراك لمرجع الامتياز .

واعلم أن الجنس صنفان : قريب وبعيد ، فالجنس القريب هو المقول في جواب ما هو على جميع الحقائق المشتركة فيه اذا اجتمعت في سؤال واحد كالحَيوان ، فانه يصلح للجواب اذا قيل ما الانسان والفرس ، وهكذا اذا استقصيت بقية أنواعه . والجنس البعيد هو المقول في جواب ما هو على بعض الحقائق المشتركة فيه اذا اجتمعت دون جميعها . كالجسم ، فانه يصلح للجواب اذا قلت ما هو الانسان والحجر ، لانه تمام الماهية المشتركة بينهما . ولكن اذا قلت ما هو

الانسان والفرس ، أو ما هو الانسان والشجر لم يصلح للجواب عنهما  
لأنه ليس تمام الماهية المشتركة بينهما، ولكن الجواب عن الاول حيوان  
وعن الثاني جسم نائم . وكما ينقسم الجنس الى قريب وبعيد ، ينقسم  
الى سافل ، ومتوسط ، وعال ، ومفرد . فالجنس السافل هو ما فوقه  
جنس ولا شيء من الاجناس تحته كالحیوان ، فان فوقه الجسم النامي  
لشمله الحيوان والنبات ، ولا جنس تحته وإنما تحته أنواع فقط كالانسان  
والفرس ونحوهما . والجنس المتوسط هو ما فوقه جنس وتحت جنس  
كالجسم النامي ، فان فوقه جنس وهو الجسم لشمله مع الحيوان  
والنبات الجاد ، وتحت جنس وهو الحيوان . والجنس العالی هو مالا  
جنس فوقه وتحت الاجناس كالجوهر مثلاً . والجنس المفرد هو الذي  
لا جنس فوقه ولا جنس تحته ، والقسم عقلية فليس من الضروري  
أن يكون له مثال معروف .

(وإما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية  
معاً كالانسان بالنسبة الى أفرادة نحو زيد وعمر وهو النوع  
ويرسم بأنه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة  
في جواب ما هو)

قد علمت أن السؤال عن الماهيات المجهولة إنما يكون بما هو ،

والذى يصلح جواباً عن السؤال بما هو أمران : الأول الجنس ، وقد أسلفنا لك أنه إنما يصلح للجواب اذا كان السؤال عن حقيقتين مختلفتين . والثانى هو الذى يصلح جواباً عن الواحد والمتعدد من الأفراد المندرجة تحته كالانسان . فاذا قلت : ما هو زيد ، صح فى الجواب أن تقول انسان ، لأن الانسان — أعني الحيوان الناطق — هو تمام ماهيته ، واذا قلت : ما زيد وعمرو ، صح فى الجواب أيضاً أن تقول الانسان لأنه هو تمام الماهية المشتركة بينهما ، اذ لا تمايز بين أفراد الانسان إلا بالمشخصات الجزئية . فهذا الذى يصلح للجواب عن الواحد والمتعدد عند السؤال بما هو يسمى نوعاً ، فهو الكلى الداخلى فى حقيقة جزئياته الذى يقال فى جواب ما هو عند السؤال عن الواحد والمتعدد من الجزئيات المندرجة تحته ، وقد عرفوه بأنه الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فى جواب ما هو . ولا أظنك بعد البيان السابق تحتاج الى إيضاح شىء فى تعريفه .

واعلم أن النوع قد يطلق ويراد به الماهية التى يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو ، سواء كانت الأفراد المندرجة تحته متفقة فى حقيقتها أولاً ، ويسمى نوعاً اضافياً ، فالانسان نوع لأنه يقال عليه وعلى الفر من جنس فى جواب ما هما وهو الحيوان ، والحيوان نوع أيضاً لأنه يقال عليه وعلى الشجر جنس فى جواب ما هما وهو

الجسم النامي ، والجسم النامي نوع أيضا لانه يقال عليه وعلى الحجر جنس في جواب ما هما وهو الجسم . وعلى هذا فالنوع الاضافي ثلاثة أقسام : نوع الأنواع ، أو النوع السافل ، وهو مالا نوع تحته ، وفوقه الأنواع . والنوع المتوسط ، وهو ما فوقه نوع وتحته نوع . والنوع العالي ، وهو مالا نوع فوقه وتحته الأنواع . وعلى قياس ما سبق في الجنس يمكن أن يزداد رابع هو النوع المفرد ، وهو الذي لا جنس فوقه ولا نوع تحته وان لم يكن له مثال معروف ، ولكن القسمة العقلية تحتمله ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(وإما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويوسم بأنه كلى يقال على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته )

هذا هو القسم الثالث من أقسام الذاتى ، لأن الداخل في ماهية الشيء إما أن يكون تمام الماهية التي لا تميز الا بالمشخصات الجزئية أو لا يكون كذلك . فالأول هو النوع . والثانى - وهو مالا يكون تمام الماهية - فهو اما أن يكون تمام المشترك بينها وبين ماهية أخرى تخالفها أو لا يكون ، فالأول هو الجنس ، والثانى هو الفصل ، وهو اذا لم



يمكن الجزء الذي يرجع اليه الاشتراك، فتم أن يكون هو الجزء الذي يرجع اليه امتياز الماهية عن غيرها وهو المطلوب .

وقد علمت مما سبق أن الذاتى الذى يقال فى جواب ما هو إنما هو الجنس والنوع فقط ، أما النوع فلأنه تمام ماهية الجزئيات المتفقة بالحقيقة . وأما الجنس فلأنه تمام ماهية الجزئيات المختلفة بالحقيقة ، فما يكون ذاتياً — ولا يصلح للجواب عن السؤال بما هو لافى حال الاتفاق ولا فى حال الاختلاف — يجب أن يقال فى جواب أى شيء هو فى ذاته لأبّه الجزء الذاتى المميز ، وقد سبق لك أن أى شيء هو يستل بها عن المميزات ، فالفصل اذن هو الكلى الداخلى فى الماهية الذى يميزها عما يشاركها فى جنسها ، كالناطق بالنسبة الى الانسان ، فان الانسان مركب من جزئين هما : الحيوان والناطق ، فالحيوان هو الجزء المشترك بين الانسان والفرس والحصان والبقية أنواع الحيوان ، والناطق هو الجزء الثانى الذى يميزه عن جميع ما يشاركه فى هذا الجنس ، وقد عرفوه بأنه الكلى الذى يقال على الشيء فى جواب أى شيء هو فى ذاته .

واعلم أن الفصل نوعان : قريب وبعيد ، فالقريب هو الذى يميز الشيء عن جميع ما يشاركه فى جنسه القريب ، كالناطق بالنسبة الى الانسان ، فهو فصل قريب ، لانه يميز الانسان عن كل ما يشاركه

في جنسه القريب وهو الحيوان ، وكالحساس بالنسبة الى الحيوان ،  
فانه قريب لانه يميز الحيوان عن كل ما يشاركه في جنسه القريب وهو  
الجسم النامي ، والبعيد هو الذي يميز الشيء عن بعض ما يشاركه في  
جنسه البعيد ، كالنامي والحساس بالنسبة الى الانسان ، فان النامي  
يميزه عن الجماد الذي يشاركه في جنسه البعيد الذي هو الجسم ،  
ولكن لا يميزه عن الشجر والفرس اللذين يشاركانه أيضاً في هذا  
الجنس البعيد ، والحساس يميز الانسان عن الشجر ولا يميزه عن  
الفرس الذي يشاركه في الجسم النامي .

وربما خطر لك أن تقول: ان النوع كالانسان يميز زيدا عما يشاركه  
في الحيوان، وان الجنس كالحيوان يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركه في  
الجسم النامي، والجسم النامي يميزه أيضاً عن بعض ما يشاركه في الجسم  
المطلق، فما للمناقضة لا يرضون أن يقال واحد من هذه الثلاثة في جواب  
أى شيء هو في ذاته كما يقال الفصل . فأقول لك آفة العلم النسيان ..  
ألم أقل لك في صدر الكلام: ان مميز الشيء هو الذي يكون المرجع  
في التمييز اليه كما أن المشترك بين الماهيات هو الذي يكون المرجع  
في الاشتراك اليه، فالانسان وان يميز زيدا عن الفرس الا أن المرجع في  
التمييز الى الناطق لا الى جملة معناه، والحيوان وان يميزه أيضاً عن  
الشجر والخير الا أن المرجع في التمييز الى الحساس لا الى جملة معناه

والجسم النامي وان مبرزه عن الحجر الا أن مرجع التمييز الى النامي وحده لا الى مجموع الكلمتين، وما يقال في تمييز الأنواع والأجناس يقال مثله في اشتراك الفصول فان الحساس مشترك بين الإنسان والفرس ولكنه ليس مرجع الاشتراك وحده بل هو الجسم النامي فالمشترك بين الإنسان والفرس هو مجموع معنى الحيوان الذي من جملة أجزائه الحساس فليس الحساس تمام المشترك وانما هو جزء منه ولولا هذه الاعتبارات لتشابهت الأقسام وضاعت فائدة التقسيم فاحتفظ بما يلقي اليك ولا تكن من الغافلين

(وأما المرضي فاما أن يتمتع انفكاكه عن الماهية وهو المرض اللازم أو لا يتمتع وهو المرض المفارق وكل واحد منهما اما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان وتوسم بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً، واما أن يعم حقائق فوق واحدة وهو المرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ويرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً)

الكلى الخارج عن الماهية إن امتنع انفكاكه عنها فهو العرض  
اللازم ، كزوجية بالنسبة الى الأربعة ، والفردية بالنسبة للخمسة ،  
فان الزوجية والفردية أعراض لازمة للأربعة والخمسة ، لا يمكن أن  
يوجد في الخارج ولا في الذهن أربعة ليست زوجاً ، ولا خمسة ليست  
فرداً ، وإن لم يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو العرض المفارق ،  
كإلّا كل والشارب والنائم والمصلّي والصائم بالنسبة للإنسان ، فان  
الأكل ومامعه أعراض مفارقة لحصولها في بعض الأحيان دون  
بعض ، وكل واحد من العرض اللازم والعرض المفارق ان يختص  
بحقيقة واحدة فهو الخاصة ، كالضاحك بالقوة للإنسان ، فانه عرض  
لازم للإنسان ، اذ لا يوجد في الذهن ولا في الخارج انسان ليس  
ضاحكاً بالقوة . وكالضاحك بالفعل للإنسان ، فان الضحك بالفعل  
يختص بالانسان ، ويتصف به في بعض الأحيان دون بعض ، وترسم  
الخاصة بأنها كلية تقال وتحمّل على ما تحت حقيقة واحدة قولاً عرضياً .  
وان كان العرض اللازم والعرض المفارق متحققاً في أكثر من حقيقة  
واحدة فهو العرض العام ، كالمتنفس بالقوة ، فان المتنفس يحمل على  
الانسان وعلى الفرس وعلى غيرهما من أنواع الحيوانات ، فهو عرض  
عام ، ولا يوجد في الذهن ولا في الخارج حيوان ليس متنفساً بالقوة ،  
فهو من الأعراض العامة اللازمة ، كالمتنفس بالفعل فانه عرض عام



كما سبق ومفارق ، لأن بعض أفراد الحيوان يستطيع أن يجبس نفسه زمنًا ما ، ويرسم العرض العام بأنه كلى يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً .

فهذه جملة أنواع المفهومات الكلية التي يمكن صدقها على الأفراد المندرجة تحتها وحملها عليها ، فإذا أنت عرفت نسبة الكلى إلى الأفراد المندرجة تحته ، وتحققت أنه جنس إذا كان تمام المشترك بين الماهيات المختلفة التي يصدق عليها ، وأنه فصل إذا كان الجزء الذي يرجع إليه التمايز بين الأفراد التي تحته وبين ماهية أخرى ، وأنه نوع إذا كان تمام ماهية أفرادها التي لا يمتاز واحد منها عن الآخر إلا بالمشخصات الجزئية ، وأنه خاصة إذا كانت الأفراد التي يصدق عليها متفقة الحقيقة وكان خارجاً عن حقيقتها ، وأنه عرض عام إذا كانت أفرادها مختلفة الحقائق وهو خارج عنها . إذا عرفت ذلك كله هان عليك أن تسلك سبيل اكتساب التصورات المجهولة لك من التصورات المعروفة عندك إذا وثقتها الترتيب الذي يرشدك إليه العلم بما يتضمنه الباب الآتي . والله يعصمك من الزلل ؛ ويلهمك الصواب في القول والعمل .

## ( القول الشارح )

أى القول الذي يشرح الماهية ويوضحها ، فإذا كنت تجهل معنى الإنسان وطلبت علم معناه ، فالقول الذي يشرحه لك ويوضحه هو

قولنا : الحيوان الناطق مثلاً . ولكي يتمكن الانسان من شرح  
الماهية المجهولة حتى تصير معلومة عنده يجب أن يبحث عن أجزائها  
وخصائصها ، ثم يؤلف مما اجتمع لديه قولاً شارحاً للماهية التي يطلبها  
وطريق ذلك أن يبحث أولاً عما تشترك فيه الماهية مع غيرها من  
الماهيات الأخرى ، ثم يضم اليه ما يختص بها ولا يوجد في غيرها  
لتمييز عنده التميز الذي يطلبه ولا تلبس بسواها . فما لم تتميز الماهية  
في التعريف عن كل ماسواها لا تكون معروفة بالمعنى الذي تعلمن  
اليه القلوب ؛ فتارة يكون ذلك المميز ذاتياً ، كالفصل القريب . وتارة  
يكون فرضياً ، كالخاصة . وبهذا الاعتبار تنوع المعارف كما ستعرفه  
( الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب  
من جنس الشيء وفصله القريبين كالحیوان الناطق بالنسبة  
الى الانسان وهو الحد التام ، والحد الناقص وهو الذي يتركب  
من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة  
الى الانسان )

إذا جهلت شيئاً وطلبت معرفته جئت بالقول الدال على ماهيته .  
ولا شك أن القول القوي يدل على تمام ماهية الشيء يلزم أن يكون  
مؤلفاً من جزئين : الأول تمام المشترك بينهما وبين ما عداها من الماهيات

الأخرى ، وهو الجنس القريب كالحيوان في تعريف الإنسان ، فانه تمام المشترك بينهما وبين الحجر والشجر والفرس ، ولو جئت مكانه بالجسم لنقص منه النامي الذي يشارك فيه الشجر ، ونقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس ، أو لو جئت مكانه بالجسم النامي لنقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس . الثاني المميز الذاتي الذي يميزه عن جميع ماعداه ، وهو الفصل القريب كالناطق في تعريف الإنسان ، فان الفصل البعيد لا يحصل به التمييز المطلوب . فالذي يدل على ماهية الشيء دلالة تامة لا نقص فيها يسمى حداً ، ويتركب من جنس الشيء وفصله القريبين ، ويخص باسم الحد التام ، فان نقص من أجزاء الماهية شيء وكان المميز لها عن جميع ماعداه ذاتياً سمي حداً ناقصاً . فمدار كون المعروف حداً أن يكون المميز عن جميع الأغيار ذاتياً . فالفصل القريب اذا لم يكن معه الجنس القريب حد ناقص ، كالجسم الناطق ، والنامي الناطق ، والحساس الناطق ، بل والماشي الناطق ، والضاحك الناطق ، والناطق وحده في تعريف الإنسان . كل ذلك حد ناقص . لأن الناطق والضاحك والماشي وان دل على الحيوان ، وكذلك الحساس وان دل على الجسم النامي ، وكذلك النامي وان دل على الجسم يطريق الالتزام ، فان دلالة الالتزام على أجزاء المعروف لا عبرة بها في التعاريف التي يقصد منها شرح الماهيات وتحصيل أجزائها المجهولة .

( والرسم التام هو الذى يتركب من جنس الشئ  
القريب وخواصه اللازمة له كالحیوان الضاحك فى تعريف  
الانسان ، والرسم الناقص وهو الذى يتركب من عرضيات  
تختص بجلتها بحقيقة واحدة كقولنا فى تعريف الانسان انه  
ماش على قدميه عريض الأظفار بادی البشرة مستقيم القامة  
ضحاك بالطبع )

قد أسلفنا لك أن معرف الماهية يجب أن يكون مشتملا على  
ما يميزها عن جميع ما عداها ، وأن المميز إما ذاتى ، وإما عرضى ،  
وانه متى كان المميز ذاتياً فالمعرف حد تام ان اشتمل على جميع أجزاء  
الماهية التى يشاركه فيها غيره ، وناقص ان فقد منها شيئاً . أما اذا  
كان المميز فى المعارف عرضياً فالأجدر به أن يسمى رسماً ، لأن  
رسم الدار أثرها وعلامتها ، والأعراض كالأثار للمعروضات ، فان  
اشتمل التعريف على تمام المشترك بين الماهية وبين جميع ماعداتها -  
وهو الجنس القريب - وكان مميزه عن جميع الأغيار عرضياً فهو رسم  
تام ، كالحیوان الضاحك فى تعريف الانسان . فان الحيوان جنسه  
القريب والضاحك خاصته التى لا توجد فى غيره ، وان لم يشتمل على  
الجنس القريب فهو رسم ناقص ، فالرسم الناقص ما كان مميز الماهية



فيه عن كل ماعداها عرضياً ولم يشتمل على الجنس القريب ، كالجسم  
النامي الضاحك ، والجسم الضاحك ، والنامي الضاحك ، والحساس  
الضاحك ، بل والضاحك وحده ، والأعراض التي يختص بمجموعها —  
لا كل واحد منها — بحقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف الانسان : انه  
ماش على قدميه ، عريض الاظفار بادي البشرية ، مستقيم القامة ،  
ضحاك بالطبع . فان ماعدا الاخير منها لا يختص واحد منها بالانسان ،  
ولكن مجموع تلك العوارض لا يوجد في غيره .

فها أنت قد عرفت الفرق بين ذاتيات الماهية وعرضياتها ،  
وعرفت قانون التحليل والتركيب في أجزائها ولوازمها ، فاذا عرض  
لك مجهول تصوري وطلبت معرفته فاسلك طريق معرفته من هذه  
السبل توفق الى الصواب باذن الله تعالى . واحذر أن تشبه عليك  
العرضيات بالذاتيات ، والفصول البعيدة بالاجناس ، فتضع العرض  
العام أو الفصل البعيد موضع الجنس ، وتضع الخاصة موضع الفصل  
القريب . والله يتولى هداك ويلهمك الرشاد .

والى هنا وقف القلم عن الكلام في القسم الاول من المنطق وهو  
مباحث التصورات ، ومنشروع بمعونة الله وتوفيقه في القسم الثاني  
منه وهو مباحث التصديقات ، والله يتولى هدايتنا أجمعين .

## ( القضايا )

( القضية قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب )  
أسلفنا لك أن المركب ناقص ، كغلام زيد . وتام انشائي ،  
كطالع درسك ولا تهمل في الطلب . وخبري ، كفهمت المسئلة  
والحياء من الايمان . ويسمى المركب التام الخبري خبراً وقضية .  
فالقضية هي المركب التام الذي يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه  
أو كاذب ، كما تقول طالعتُ الدرس ، فهذا مركب لانه قد قصد بجزئه  
الدلالة على جزء معناه ، وتام لانه قد أفاد فائدة يحسن السكوت عليها  
ويصح أن يقال لك صدقت فيه اذا كنت في الواقع طالعت درسك  
وأن يقال لك كذبت فيه اذا كنت في الواقع لم تطالعه . وكما  
تقول « الشمس طالعة » فهذا مركب وتام ويصح أن يقال لقائله صدقت  
اذا قال هذا القول نهائياً ، وأن يقال له كذبت اذا قال ذلك ليلاً .  
فالفرق بين الخبر والانشاء أن الانشاء لا يصح أن يقال لقائله صدقت  
ولا كذبت كمن قال لك اقرأ هذا الكتاب ولا تشتغل بما لا يعنيك  
فإن الامر والنهي لا يدلان على وقوع شيء حتى يقبل التصديق  
والتكذيب بخلاف الخبر الدال على ذلك . ( فان قلت ) انا نجد من  
الأخبار ما يجب أن يقال لقائله صدقت كقول الله تعالى ( ان الدين  
حند الله الاسلام ) وكقوله صلى الله عليه وسلم ( إنما الاعمال بالنيات ) الى

آخر ما ورد في الكتاب والسنة النبوية من الأخبار ، وكالأخبار  
البدئية الصدق كالسما فوقنا والأرض تحتنا ، وانا نجد من الأخبار  
ما يجب أن يقال لقائله كذبت كالأخبار المعروفة كذبتها بالبداهة  
تحو الأربعة نصف الواحد فكيف تقولون ان الخبر هو ما يصح أن  
يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب ( قلت )

أراك لم تحسن فهم ما قدمته لك . ألم أقل لك ان الانشاء  
هو ما لا يقبل التصديق ولا التكذيب والخبر بخلافه فني صح أن  
تقول للقائل صدقت فالقول خبر وقضية ، ومتى صح أن تقول له كذبت  
فالقول خبر وقضية أيضاً وهذا هو المطابق لما عرفناه الشيخ الرئيس  
في النجاة حيث قال « والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين  
يحيث يتبعه حكم صدق أو كذب » انتهى ، ولا يلزم أن يكون القول  
الواحد بعينه محتملا للصدق والكذب وان كان المتأخرون من  
المناطق ذهبوا الى هذا وتكلفوا تصحيح التعريف بزيادة قيد فيه  
فقالوا المراد أنه يحتمل الصدق والكذب في ذاته بقطع النظر عن  
قائله مثلاً ، وأنت اذا أنصفت وجدانك أيقنت بانه لا داعي الى هذا  
التأويل والله اعلم بالصواب .

(وهي إما حماية كقولنا زيد كاتب ، وإما شرطية متصلة  
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما شرطية

منفصلة كقولنا إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، والجزء  
الاول من الجملة يسمى موضوعاً والثاني محمولاً، والجزء الاول  
من الشرطية يسمى مقدماً والثاني تالياً .

أسلفنا لك أن القضية هي المركب التام الذي يصح أن يقال لقائله  
انه صادق فيه او كاذب وكل مركب تام خبري لا بد أن يكون بين  
جزئيه نسبة تربط احدهما بالآخر ارتباطاً يجعلها كالشيء الواحد  
فمحمود زيد كاتب فزيد وكاتب هما الجزآن اللذان تألف منهما هذا  
المركب وبين هذين الجزئين نسبة ربطت أحدهما بالآخر حتى أديها  
معنى واحداً وهو ثبوت الكتابة لزيد ، فهذه النسبة الرباطية بين  
الجزئين ان كانت تفيد اتحاد الجزئين بحيث يكون أحدهما هو الآخر  
أو ليس هو الآخر فالنسبة حملية ويقال للمركب قضية حملية، فهي التي  
حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو بسلب ثبوته له، كما في المثال السابق  
فان النسبة التي بين زيد وكاتب تفيد أن زيداً هو الكاتب وأنها اتحاد  
بحيث صار أحدهما هو الآخر ويسمى جزؤها الأول وهو المسند اليه  
موضوعاً ويسمى جزؤها الثاني وهو المسند محمولاً، وان كانت تلك النسبة  
الرباطية لا تفيد اتحاد الجزئين ولكنها تفيد أن وجود أحد الجزئين  
بالنسبة للآخر كالشرط الذي يتوقف على وجوده وجود المشروط أو  
تفيد نفى ذلك فهي شرطية اتصالية ويقال للقضية شرطية متصلة كقولنا



إن كانت الشمس طالمة فالنهار موجود، فإن النسبة التي بين قولنا الشمس طالمة وبين قولنا النهار موجود لا تفيد أن أحدهما هي الأخرى ولكنها تفيد أن وقوع الأولي يستلزم وقوع الثانية وأنه كالشرط له، فهي التي حكم فيها بصدق قضية أولاً صدقها على تقدير صدق قضية أخرى . وإن كانت تلك النسبة الرابطة تفيد التنافر أو رفع التنافر بين جزئيهما فهي شرطية انفصالية، كقولنا: إما أن يكون العدد زوجاً ، وإما أن يكون العدد فرداً . فإن النسبة الرابطة التي بين قولنا العدد زوج ، وبين قولنا العدد فرد تفيد التنافر والعناد بين الطرفين وهما في هذا المثال لا يجتمعان فيكون العدد زوجاً وفرداً معاً ولا يرتفعان فيكون لا زوجاً ولا فرداً، فهي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيهما أو بسلب ذلك التنافي . والجزء الأول من الشرطية متصلة كانت أو منفصلة يسمى مقدماً . وهو في المتصلة ما يسميه النحاة شرطاً . والجزء الثاني من الشرطية مطلقاً يسمى تالياً . وهو في المتصلة ما يسميه النحاة جواباً وجزاء — وستنضح لك الحليات والمنصلات والمنفصلات في الفصول الآتية إن شاء الله .

( والقضية إما موجبة كقولنا زيد كاتب ، وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب )

القضية مطلقاً، حلية كانت أو شرطية متصلة، أو شرطية منفصلة،

تنقسم الى موجبة وسالبة . أما الحملية فان كان الحكم فيها بثبوت  
المحمول للموضوع فهي ، موجبة كقولنا زيد كاتب ، وفهمت المسألة ،  
وعبد الله قوله الحق . فهذه كلها قد حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع فهي  
موجبة . وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهي  
سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب ، ولا يفلح المهمل ، والكاذب لا خير  
فيه ، فهذه كلها قد حكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع فهي سالبة .  
وأما الشرطية المتصلة فان كان الحكم فيها بصدق قضية على تقدير  
صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا : ان نجح الطالب في  
الامتحان استحق المكافأة ، وان أصلحت ما بينك وبين الله أصلح  
الله ما بينك وبين الناس ، وان تؤمنوا وتتقوا فلكم أجر عظيم ، فهذه  
كلها قد حكم فيها بصدق قضية وتحققها وهي التالى على تقدير صدق  
المقدم وتحققه بمعنى أنه اذا وجد المقدم وجد التالى فهي متصلة  
موجبة . وان كان الحكم فيها بسلب تحقق التالى على تقدير تحقق  
المقدم فهي سالبة يعنى أن الاتصال بين المقدم والتالى منفي  
كقولنا : ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود أى أنه  
لا تلازم ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل . وأما الشرطية  
المنفصلة فان كان الحكم فيها بالتناقى بين طرفيها فهي منفصلة موجبة  
كقولنا : اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون فردا كقولنا : اما

أن تتفرغ لطلب العلم مع تقوى الله وإما أن تنصرف الى بلدك، ففي الأول قد حكمنا بالتنافي بين زوجية العدد وفرديته وفي الثاني بين التفرغ لطلب العلم مع التقوى والانصراف الى البلد فهي موجبة .  
وان كان الحكم فيها بسلب ذلك التنافي بين الطرفين فهي سالبة كقولنا : ليس اما أن يكون العدد زوجا واما أن يكون أربعا فانه حكم فيها بسلب التنافي بين الاربعة والزوجية وكقولنا ليس إما أن تكون فقيها أو منطقياً فانه قد حكم فيها بسلب التنافي بين كونك فقيها ومنطقياً ( وكل واحدة منهما إما مخصوصة كما ذكرنا ، وإما مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب ، وإما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب . وإما أن لا يكون كذلك وتسمى مهلة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب )

القضية الجزئية - موجبة كانت أو سالبة - تنقسم الى أربعة أقسام لأن موضوعها اما كلي أو جزئي فان كان موضوعها جزئيا فهي مخصوصة وشخصية كقولنا : سام زيد ، وزيد صائم في الموجبة وما كذبت وما أنا بكاذب في السالبة وان كان موضوعها كليا فان كان الحكم فيها على كل فرد من أفرادها عبرياً فهي كلية مسورة ومسورة

في الموجبة «كل» وجميع ونحوهما وفي السالبة «لا شيء» ونحوها كقولنا:  
كل نفس بما كسبت رهينة . وكل من عليها فإن ، في الموجبة  
ولا شيء من الانسان بحجر . ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق في  
السالبة ، وان كان الحكم فيها على بعض الافراد صريحاً فهي جزئية  
مسورة وسورها في الموجبة «بعض» ونحوها . وفي السالبة «ليس كل  
وليس بعض وبعض ليس» كقولنا : بعض الطلاب يحفظ ألفية ابن مالك  
وبعض الطلاب يدرس المنطق في الموجبة وبعض الطلاب لا يحفظ  
الالفية وبعض الطلاب لا يدرس المنطق في السالبة ، وان لم يصرح  
بالحكم فيها على الكل ولا على البعض فهي مهملة كقولنا: عالم قريش  
يملا طباق الارض علماً ، ورب الدار أدري بما فيها في الموجبة ، ولا  
يلدغ المؤمن من جحر مرتين (وليس الكريم على القنا، محرم) في السالبة.  
والشرطية، متصلة كانت أو منفصلة ، موجبة أو سالبة ، كالحلية تنقسم  
الى هذه الأقسام الأربعة ، لأن الحكم بالاتصال والانفصال ان  
كان في زمان معين وفي حالة مخصوصة فهي شخصية ومخصوصة ،  
كقولنا : إن جئتني الآن أكرمك ، وأنت الآن إما متوضئ  
وإما غير متوضئ ، في الموجبة متصلة أو منفصلة ، وليس إن زرته  
الآن أهينك ، وليس إما أن تطالع الآن درسك وإما أن تكون  
في المسجد في السالبة . وإن كان في جميع الأزمان والأحوال



التي يمكن اجتماعها مع المقدم ، فهي كلية وسورها في المتصلة الموجبة  
كلما ومتى ومهما ونحوها ، وفي المنفصلة الموجبة دائماً ، وفي سالبتيهما  
ليس البتة ، كقولنا : كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله ، ودائماً  
إما أن تكون الشمس طالمة وإما أن يكون الليل موجوداً في الموجبة  
وليس البتة ان كان هذا الشخص حيواناً فهو حجر ، وليس البتة  
إما أن يكون هذا الكتاب شرح إيساغوجي أو في علم المنطق ،  
في السالبة ، وان كان في بعض الأزمان والأحوال فهي جزئية ،  
وسورها في الموجبة ، متصلة كانت أو منفصلة ، قد يكون ، وفي سالبتيهما  
قد لا يكون وفي المتصلة خاصة ليس كلما وليس متى ونحوهما وفي المنفصلة  
ليس دائماً كقولنا : قد يكون إذا كنت من الطلاب أمرت بتلقي علم  
المنطق وقد يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة الربع وإما  
أن يكون فرضه النصف في الموجبة وقد لا يكون إذا كنت من الطلاب  
أمرت بتلقي المنطق وقد لا يكون إما أن يكون فرض الرجل في التركة  
الربع وإما أن يكون فرضه النصف في السالبة وان أهمل الحكم عن  
بيان شخصية الأزمان والأحوال وكتبتها وجزئيتها فهي مهمة نحو  
« وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين »  
واما أن تكون الصلاة جهرية وإما أن تكون سرية في الموجبة  
وليس ان كنت على طهارة حرمت عليك الصلاة وليس إما أن

تكون صلاتك ذات ركوع واما أن تكون ذات سجود في السالبة  
( والمتصلة إما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالمة  
فالنهار موجود . وإما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقاً  
فالجمار ناهق )

قد علمت ان الشرطية المتصلة هي التي حكم فيها بصدق قضية  
وهي التالي ان كانت موجبة أو لا صدقها ان كانت سالبة على تقدير  
صدق قضية أخرى وهي المقدم فهذه المتصلة ان كان بين مقدمها وتاليها  
علاقة ورابطة توجب استلزام تحقق التالي عند تحقق المقدم فهي لزومية  
كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود فان بين طلوع الشمس  
ووجود النهار علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر وهي العلية  
لان المقدم علة للتالي ومتى وجدت العلة وجد المعلول وكقولنا : ان كان  
هذا الشراب خمرأ فهو حرام فان كونه خمرأ علة للحرمة وان لم يكن بين  
مقدمها وتاليها علاقة توجب تحقق أحدهما عند تحقق الآخر وليكن  
اتفق أنهما متوافقان في الصدق فهي اتفاقية كقولنا : ان كان الانسان  
ناطقاً فالجمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الجار  
ولكن اتفق أن الانسان ناطق وأن الجمار ناهق وكقولنا : ان كنت  
من بيت الخلافة فأنا من بيت النبوة وكقولك : ان كنت تاجرأ فأنا

طالب علم وان كنت مشتغلاً بعلوم الدنيا فأنا مشتغل بعلوم الدين  
فهذه لا تلازم بينها وإنما هي من قبيل الاتفاق فقط

(والمنفصلة إما حقيقية كقولنا العدد إما زوج وإما فرد  
وهي مانعة الجمع والخلو معاً، وإما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا  
الشيء إما أن يكون شجراً أو حجراً، وإما مانعة الخلو فقط  
كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق)

قد علمت أن الشرطية المنفصلة هي التي حكم فيها بالتنافي بين  
طرفيها ان كانت موجبة أو سلب ذلك التنافي ان كانت سالبة، فهذه  
المنفصلة ان كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً وكذباً فهي  
الحقيقية والمراد بتنافي طرفيها صدقاً أن لا يجتمعا في الصدق والتحقق  
وبتناقضهما كذباً أن لا يرتفعا معاً، فقولاك إما أن يكون هذا العدد زوجاً  
وأما أن يكون فرداً منفصلة حقيقية لأن قولك هذا العدد زوج وهذا  
العدد فرد لا يمكن صدقهما على شيء واحد بحيث يكون زوجاً وفرداً  
معاً ولا يمكن ارتقاءهما عن شيء واحد بحيث يكون غير زوج وغير  
فرد معاً فهي مانعة جمع ومانعة خلو معاً، وتتركب من الشيء وتقيضه  
أو المساوي لتقيضه، فالمركبة من الشيء وتقيضه كقولنا إما أن يكون  
هذا الشيء انساناً وإما أن لا يكون انساناً وكقولنا إما أن يكون هذا

الكتاب في علم المنطق وإما أن لا يكون في علم المنطق، وكقولنا إما أن تكون طالب علم وإما أن لا تكون طالب علم. والمركبة من الشيء والمساوي لنقيضه كالمثال الأول فإن نقيض الزوج لازوج وهو يساوي الفرد وكذلك الفرد نقيضه لافرد وهو يساوي الزوج. وإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً فقط فهي مانعة الجمع وتركيب من الشيء والأخص من نقيضه كقولنا إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً فإن الشيء لا يكون شجراً وحجراً معاً فهما متنافيان صدقاً، وقد يرتفعان معاً فيكون انسان مثلاً لأن نقيض الشجر لا شجر وهو صادق بالحجر والانسان مثلاً فالحجر أخص من نقيض الشجر الذي هو لا شجر، وكقولنا إما أن تكون من المصلين وإما أن تشتغل بمطالعة درسك فهذان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما إذا كنت نائماً مثلاً. وإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذباً فقط أي لا يرتفع طرفاها معاً فهي مانعة الخلو وتركيب من الشيء والأعم من نقيضه كقولنا إما أن تكون هذه المسئلة من المنطق وإما أن لا تكون من قسم التصديقات فهذه مانعة خلو فقط لأن طرفيها لا يرتفعان إذا لو ارتفعاً لمكانت من التصديقات وليست من المنطق ويجوز اجتماعهما إذا كانت من قسم التصورات وقد تركبت من الشيء والأعم من نقيضه فإن نقيض كونها من المنطق أنها ليست من المنطق وكونها ليست من قسم



التصديقات أعم من كونها ليست من المنطق لشموله قسم التصورات،  
وكقولنا اما أن تكون من طلبة العلم الشريف واما أن لا تكون من  
طلبة الجامع الأزهر فهذان لا يرتفعان اذ لو ارتفعا لكان من طلبة  
الجامع الأزهر وليس من طلبة العلم الشريف ويجوز اجتماعهما بأن  
يكون من طلبة العلم في مشيخة الاسكندرية، وكقول المصنف: زيد إما  
أن يكون في البحر وإما أن لا يفرق فهذان لا يرتفعان اذ لو ارتفعا  
لفرق وهو في البر ويجوز اجتماعهما اذا كان في البحر ولم يفرق

( وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا العدد  
إما زائد أو ناقص أو مساو )

قد علمت أن المنفصلة الحقيقية تتركب من قضيتين احدهما  
تناقض الأخرى أو تساوى نقيض الأخرى وأن مانعة الجمع تتركب  
من قضيتين احدهما أخص من نقيض الأخرى وأن مانعة الخلو  
تتركب من قضيتين احدهما أعم من نقيض الأخرى وينبغي أن تعلم  
الآن أن الانفصال الحقيقي كما يصح أن يتركب من طرفين أحدهما  
نقيض الآخر أو مساوى نقيضه يصح أن يتركب من جملة أطراف  
مجموعها يساوى الشيء ونقيضه، فقولك اما أن يكون الكلى ذاتيا وإما  
أن يكون غير ذاتي يعدل قولك اما أن يكون الكلى جنسا وإما  
أن يكون فصلا واما أن يكون نوعا واما أن يكون خاصة واما أن

يكون عرضاً عاماً ، لأن الانفصال في القضية لم يقصد أن يكون بين جزئين منها فقط وإنما أريد أن يكون بين جملة أجزائها وجملة أجزائها لا يجتمع في الصدق ولا في الكذب ، فهي اذن حقيقية مؤلفة من الشيء والمساوي لتقيضه ، وكقول المصنف العدد اما زائد أو ناقص أو مساو والمراد بالزيادة والنقصان والمساواة أن يكون ما اشتمل عليه العدد من الكسور التي هي النصف والثالث والرابع والخمس والسادس والسبع والثمن والتسع والعشر مساوية له أو أقل منه أو أكثر ، فالأربعة عدد ناقص لأن له نصفاً واربعاً فقط وهي ثلاثة ، والستة عدد مساو لأن له نصفاً وثلثاً وسدساً وهي ستة ، والاثناعشر عدد زائد لأن له نصفاً وثلثاً واربعاً وسدساً وهي خمسة عشر ، فالزيادة والنقصان والمساواة تعادل الشيء وتقيضه فاذا ألقت منها قضية واحدة كانت منفصلة حقيقية وكما يتركب الانفصال الحقيقي من أكثر من جزئين كذلك تتركب مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط من ثلاثة أجزاء فأكثر كما تقول في مانعة الجمع اما أن يكون هذا الكلي جنساً واما أن يكون فصلاً وإما أن يكون نوعاً فمجموع هذه الثلاثة لا يجتمع وقد يرتفع اذا كان خاصة أو عرضاً عاماً وكما تقول في مانعة الخلو اما أن تكون من جملة كتاب الله تعالى وإما أن تكون من طلبية العلم الشريف واما أن لا تكون من طلبية الجامع الأزهر فهذه الثلاثة يجوز اجتماعها صدقاً اذا كان من طلبية مشيخة

الاسكندرية ومن حفاظ القرآن الكريم ولا يجوز اجتماعها كذبا فان ارتفائها يستلزم أن يكون من طلبة الأزهري وليس من حملة كتاب الله ولا من طلبة العلم الشريف. وبالجملة فالمدار في المنفصلات على أن يكون بين مجموع القضايا التي تتألف منها المنفصلة تناقض إما في الصدق فقط أو في الكذب فقط أو فيهما معاً، ولا عبرة بعدد القضايا التي تتألف منها هذه المنفصلات، وإنما اقتصرنا على ذكر القضيتين لأن ذلك هو أقل ما يمكن أن تتألف منه قضية منفصلة. والله أعلم بالصواب.

## (التناقض)

(هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون أحدهما صادقة والأخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب، زيد ليس بكاتب)

أنت تعلم بالبدهة أن الحكم الإيجابي كقولك أنا كاتب يناقضه الحكم السلبي كقولك ما أنا بكاتب ولست كاتباً ولكن ليس كل اختلاف بالإيجاب والسلب بين قضيتين يكون تناقضاً، فإن قولك زيد كاتب وبكر ليس بكاتب لا تناقض بينهما، وقولك أنا جائع، أنا لست متوضاً، لا تناقض بينهما. وإنما التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، بحيث يقتضي هذا الاختلاف أن تكون

احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، وأن يكون هذا الاقتضاء راجعاً الى ذات الاختلاف بالإيجاب والسلب لا الى شيء آخر . فقولك زيد انسان ، زيد ليس بانسان ، من قبيل التناقض لأن هاتين القضيتين . قد اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضى لذاته أن تكون احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، بخلاف قولك زيد انسان زيد ليس بناطق ، فانهما وان اختلفتا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضى أن تكون احدهما صادقة والأخرى كاذبة ، الا أن هذا الاقتضاء ليس راجعاً الى ذات الاختلاف بل مرجعه شيء آخر ، وهو أن الناطق والانسان متساويان فيما يصدقان عليه من الأفراد . فإيجاب أحدهما إيجاب للآخر وسلب أحدهما سلب للآخر ، فقولك زيد انسان يعدل قولك زيد ناطق ، وقولك ليس بناطق يعدل قولك ليس بانسان ، فمن هنا جاء التناقض بينهما لا من مجرد اختلاف القضيتين في الإيجاب والسلب

( ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب )

قد عرفت أن التناقض هو اختلاف قضيتين في الإيجاب والسلب بحيث يقتضى هذا الاختلاف اقتضاء ذاتياً أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة ، ولا يتحقق التناقض المعروف بهذا التعريف

الابعد اتفاق القضيتين في الموضوع ، فلا تناقض بين زيد قائم وبكر  
ليس بقائم ، وفي المحمول فلا تناقض بين زيد كاتب وزيد ليس بنائم ،  
وفي الزمان فلا تناقض بين زيد نائم ليلاً وزيد ليس بنائم نهاراً ، وفي  
المكان فلا تناقض بين زيد موجود في المسجد وزيد ليس بموجود  
في السوق ، وفي الإضافة فلا تناقض بين زيد أب لعمره وزيد ليس  
بأب لبكر ، وفي القوة والفعل فلا تناقض بين الخمر في الدن مسكر  
بالقوة ، الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل . وفي الجزء والكل فلا  
تناقض بين زيد قرأ بعض هذا الكتاب وزيد لم يقرأ كل هذا  
الكتاب . وفي الشرط فلا تناقض بين زيد يحل له دخول المسجد  
إذا كان طاهراً وزيد لا يحل له دخول المسجد إذا كان جنباً . فإذا  
اختلفت القضيتان في واحد من هذه المذكورات لم يكن بينهما تناقض .  
وليس مرادهم أن الاختلاف في غير هذه الأشياء عفو ، فانه لا تناقض  
بين قولك زيد يحسن التكلم باللغة العربية ، زيد لا يحسن التكلم  
باللغة الأجنبية ، ولا بين قولك عندي عشرون رطلاً سمناً ، وليس  
عندي عشرون رطلاً زيتاً . وهكذا ، بل إنما ذكرنا هذه الأشياء  
على سبيل التمثيل فقط ، والمقصود أن تتفق القضيتان ولا يوجد  
بينهما اختلاف في شيء أصلاً إلا في الإيجاب والسلب دون غيرهما ،  
ماعداً الاختلاف في الكلية والجزئية اللذين ذكرهما المصنف بقوله



(وتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية، وتقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية، فالمحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب)

قد عرفت ان القضية -حملية كانت او متصلة او منفصلة- تنقسم الى موجبة وسالبة، وكل واحدة منهما تنقسم الى شخصية وكلية وجزئية ومهولة، أما الشخصية فالتناقض فيها يتحقق بين القضيتين اذا اختلفتا بالايجاب والسلب واتفقتا فيما عداه، فالموجبة الشخصية تقيض السالبة الشخصية، وأما الكلية والجزئية فالتناقض فيها لا يتحقق بين القضيتين على وجه الاطراد الا اذا اختلفتا في الايجاب والسلب وفي الكمية أيضاً واتفقتا فيما عداهما، فالموجبة الكلية انما تناقضها السالبة الجزئية والسالبة الكلية انما تناقضها الموجبة الجزئية والسر في ذلك أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض فلو جئنا بموجبة كلية وأثبتنا فيها الحكم لكل الأفراد لكان كاذباً ولو جئنا مكانها بسالبة كلية وسلبنا الحكم فيها عن كل الأفراد لكان كاذباً أيضاً

كما لو قلنا كل ماء حلو فهذا الحكم كاذب لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء دون بعض، ولو جئنا مكانها بسالبة كلية وقلنا لا شيء من الماء بحلو لمكان كاذباً أيضاً لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء، فالكليتان كاذبتان في هذا المثال، ولكن لو جئنا في نقيض الموجبة الكلية بسالبة جزئية وقلنا بعض الماء ليس بحلو لمكان صادقاً ولو جئنا في نقيض السالبة الكلية بموجبه جزئية وقلنا بعض الماء حلو لمكان صادقاً، فنقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية، هذا هو السرف في الكليتين، وأما السرف في الجزئيتين فهو أن الحكم قد يكون ثابتاً لبعض الأفراد دون بعض فيصدق الحكم على البعض إيجاباً ويصدق سلباً مما فتصدق الجزئتان كما في المثال السابق وكما في قولك بعض الطلاب حنفي وبعض الطلاب ليس بحنفي فالجزئتان صادقتان في هذا المثال، ولو جئنا في نقيض الموجبة الجزئية بسالبة كلية وقلنا لا شيء من الطلاب بحنفي لمكانت كاذبة ولو جئنا في نقيض السالبة الجزئية بموجبه كلية وقلنا كل طالب حنفي لمكانت كاذبة، فالقضيتان المحصورتان أي المسورتان لا يتحقق التناقض بينهما مطلقاً إلا إذا اختلفتا في الكمية - أي الكلية والجزئية - مع اختلافهما في الإيجاب والسلب وافترقا فيما عدا ذلك : بقيت المهمة وحكمها حكم الجزئية لأنها في قوتها فإن كانت موجبة كان نقيضها

السالبة الكلية وان كانت سالبة كان تقيضها الموجبة الكلية، وما قيل في الحملات يقال مثله في الشرطيات فلا تطيل بذكره على أنه لا يناسب المبتدئين في هذا الفن، والله الهادي الى سبيل الرشاد

## ( العكس )

( هو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق بحاله )

العكس المعروف عند المناطقة بالعكس المستوى هو أن تجعل موضوع القضية محمولا لها وتجعل محولها موضوعا فيها واذا كانت موجبة أبقيتها على الايجاب وان كانت سالبة أبقيتها على السلب، ولا يسمى هذا عكسا للقضية الا اذا كان واجب الصدق متى كان الاصل - وهو القضية المعكوسة - صادقا، مثلا بعض الخبر أسود فهذه القضية اذا أردنا عكسها يجب أن نجعل الاسود موضوعا والخبر محمولا ونقول هكذا بعض الاسود حبر فاذا فرضنا الاصل صادقا وجب أن يكون العكس كذلك لأن الاسود والخبر يصدقان على ذات واحدة فمتى صح أن نقول بعض الخبر أسود وجب أن يصح قولنا بعض الاسود حبر. وقد وقع في بعض نسخ المتن تحريف بزيادة كلمة والتكذيب هكذا مع بقاء الايجاب والسلب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله وهو خطأ فان الاصل اذا كان

كاذبا لم يلزم أن يكون العكس كاذبا أيضاً فان العكس لازم للقضية ومتى صدق الملزوم صدق لازمه ولو كان اذا كذب الملزوم وهو الأصل لم يلزم كذب اللازم وهو العكس كما اذا قلت كل حيوان انسان فهذا كاذب ولو عكسته فقلت بعض الانسان حيوان لم يكن كاذبا مثله فالتلازم بين الاصل والعكس انما هو في الصدق فقط بمعنى أنه اذا صدق الاصل صدق عكسه أما اذا كذب الاصل فلا يلزم كذب عكسه

( والموجبة السككية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فاننا نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا ، والموجبة الجزئية أيضا تنعكس جزئية بهذه الحجة )

القضايا الحقيقية بالبحث عن عكوسها أربعة : الموجبة كلية وجزئية والسالبة كذلك والمهمة لكونها في قوة الجزئية تسري اليها أحكامها والشخصية قليلة الفائدة في اكتساب المجهولات من المعلومات . أما الموجبة السككية فلا تنعكس موجبة كلية لجواز أن يكون المحمول أهم من الموضوع فيصدق اثبات المحمول لكل أفراد الموضوع

ويكذب اثبات الموضوع لكل أفراد المحمول ، كما اذا قلت كل انسان حيوان فهذا صادق لأن المحمول ثابت لكل أفراد الموضوع ولو عكسناه كلياً وقلنا كل حيوان انسان كان كاذباً لان الحيوان أعم من الانسان فاثبات الانسان لكل أفراد غير صحيح ، وكما اذا قلت كل وضوء طهارة فهذا صادق ، ولو عكسته كلياً فقلت كل طهارة وضوء كان كاذباً لان الطهارة أعم من الوضوء لشمولها التيمم ، وانما تنعكس الموجبة السكالية موجبة جزئية لأن المحمول اذا ثبت لكل أفراد الموضوع فقد صدقاً على شيء واحد فصح أن يثبت له كل منهما كما اذا قلت كل انسان حيوان فها هنا قد أثبتنا الحيوان لكل أفراد الانسان فبعض أفراد الحيوان انسان فيصدق قولنا بعض الحيوان انسان البتة وهو المطلوب ، وكما اذا قلت كل فاعل مرفوع فانه ينعكس الى قولنا بعض المرفوع فاعل لأنك قد أثبت المرفوع لشيء هو فاعل فبعض المرفوع فاعل وهو المطلوب ، والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة أيضاً فالك اذا قلت بعض البيع فاسد فقد صدق البيع والفاسد على شيء واحد فيصدق قولك بعض الفاسد بيع وهو المطلوب

( والسالبة السكالية تنعكس سالبة كلية وذلك بين بنفسه



لانه اذا صدق لاشي من الانسان بحجر صدق لاشيء من  
الحجر بانسان )

السالبة الكلية تنعكس كنفسها سالبة كلية ، فاذا صدق قولنا لاشيء  
من الانسان بحجر وجب أن يصدق قولنا لاشيء من الحجر بانسان  
اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وهو موجبة  
جزئية تنعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وهو تقيض الأصل  
الذي هو قولنا لاشيء من الانسان بحجر فلو لم تنعكس السالبة الكلية  
سالبة كلية لصدقت القضية وتقيضها وهو محال ، وكما اذا قلت لاشيء  
من الكلى بجزئى فانه ينعكس الى قولك لاشيء من الجزئى بكلى  
اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه وهو بعض الجزئى كلى  
وينعكس الى قولك بعض الكلى جزئى وهو تقيض الأصل الذى  
هو قولك لاشيء من الكلى بجزئى فيصدق الشئ وتقيضه وهو محال  
( والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً فانه يصدق

بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه )

السالبة الجزئية ليس لها عكس لازم فان موضوعها قد يكون أهم  
من المحمول فيصح سلب المحمول عنه سلباً جزئياً ولا يصح سلبه هو  
عن الموضوع كما اذا قلت بعض الحيوان ليس بانسان فالحيوان لكونه

أعم من الانسان صحَّ سلب الانسان عنه سلباً جزئياً ولا يصح سلب الحيوان عن الانسان لا كلياً ولا جزئياً ، فلا يقال بعض الانسان ليس بحيوان فتصدق السالبة الجزئية ولا يصدق عكسها لا كلياً ولا جزئياً فلا تنعكس وهو المطلوب ، والحاصل أن الموجبة - كلية كانت أو جزئية - تنعكس الى موجبة جزئية والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية والسالبة الجزئية لا عكس لها والله أعلم

فها أنت قد آن لك أن تعرف قوانين اكتساب التصديقات المجهولة من التصديقات المعلومة ، عرفت أنواع القضايا التي يكثر دورانها في التخاطب العام ويغلب وقوعها في الاستدلال وانها حمليات ومتصلات ومنفصلات موجبات وسوالب كليات وجزئيات . فاذا هممت بالاستدلال على مسألة من المسائل فاجمع معلوماتك التي تناسب تلك المسئلة وانظر من أى نوع هي من أنواع القضايا التي عرفتها واجتهد ان تكون مقدماتك صادقة في الواقع فاذا اطمانت نفسك الى صدق هذه المعلومات فرتبها على الطريقة التي ستعرفها في باب القياس ترشد الى الصواب والحق باذن الله . والله يتولى هدايتنا أجمعين

## ( القياس )

( هو قول ملفوظ أو معقول مؤلف من أقوال متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر )

الطريق الذى يتوصل به الى اكتساب المجهولات التصديقية من المعلومات التصديقية هو المعروف باسم القياس وهو قول ملفوظ - ان أردت القياس الذى تتكلم به - أو هو قول معقول - ان أردت القياس ترتيبه فى ذهنك قبل النطق به - مؤلف من أقوال ملفوظة فى القياس اللفظى ومعقولة فى القياس العقلى متى سلمت تلك الأقوال يلزم عنها لذاتها قول آخر ، كقولنا كل جنابة حدث وكل حدث لا يبيح الدخول فى الصلاة فهذا قول مؤلف من أقوال ويلزم عنها لذاتها قول آخر ، وهو قولنا كل جنابة لا تبيح الدخول فى الصلاة ، فلا تسمى القضية الواحدة قياساً ، وان استلزم صدقها صدق عكسها ، لأنها قول غير مؤلف من أقوال ولا يدخل فى القياس ، نحو قول الشاعر :

العبد يقرع بالمصا      والحر تكفيه الملامة

لأنه وان تألف من أقوال الا أن هذه الأقوال لا يلزم عنها قول آخر . كما لا يدخل فيه الضروب العقيمة الآتى بيانها عند الكلام على الاشكال فانها وان تألفت على صورة القياس الا أنها لا يلزم عنها قول

آخر، نحولا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بحيوان. ولا يدخل فيه أيضاً نحو قولك : العشرة والعشرة مساوية للعشرين ، والعشرون مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة ؛ فهذا قول مؤلف من أقوال يلزم عنها قول آخر، وهو أن العشرة والعشرة مساوية لحاصل ضرب أربعة في خمسة ، إلا أن هذا القول الآخر لم يلزم عن المؤلف من أقوال لذاته ، وإنما لزم عنه بواسطة مقدمة أجنبية مملومة ، وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء . ألا ترى أنك لو قلت . الانسان مباين للفرس ، والفرس مباين للناطق ، لا يلزم عنه أن الانسان مباين للناطق لعدم صدق المقدمة الأجنبية . وهي قولنا مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء ، وقد أشار المصنف بقوله « متى سلمت » . الى أنه لا يشترط في القياس أن تكون مقدماته صادقة في الواقع ، وإنما المدار على أن تكون مسلمة عند المستدل بها ، فيدخل في التعريف القياس الكاذب المقدمات إذا كانت مسلمة عند المستدل بها ، كما إذا قلت كل انسان جماد وكل جماد ملتهب ، فهذه الأقوال المؤلفة كاذبة ولكن إذا سلمها المستدل بها يلزم عنها لذاتها قول آخر وهو كل انسان ملتهب . ولما كانت النتيجة المطلوبة مغايرة في الواقع لكل من المقدمتين أشار المصنف الى وجوب مغايرتها بقوله « قول آخر فاتها » . لو كانت إحدى المقدمتين لسكانت معلومة وبجوهلة مما لو كان ذلك

من قبيل الاستدلال على الشيء بنفسه وهو مما لا يصدر عن العقلاء  
(وهو إما اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف  
حادث فكل جسم حادث ، وإما استثنائي كقولنا إن كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود  
فالشمس ليست بطالعة )

القياس إما اقتراني وإما استثنائي ، فالاقتراني هو ما اقترن  
فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بغير محموله أو تاليه ، كقولك كل جسم  
مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث ، فهذا قياس اقتراني  
لأن موضوع المطلوب وهو الجسم قد اقترن في القياس بغير محموله  
وهو الحادث ، وكقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما  
كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ينتج كلما كانت الشمس طالعة  
فالعالم مضيء ، وهذه النتيجة قد اقترن مقدمها بغير تاليها في القياس ،  
أما القياس الاستثنائي فهو الذي قد فصل بين مقدمتيه بأداة  
الاستثناء كقولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن  
النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالعة فهذا قياس استثنائي  
لأنه قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء وهي لكن



( والمكرر بين مقدمتي القياس يسمى حداً أوسطاً ،  
وموضوع المطلوب يسمى حداً أصغر ، ومحموله يسمى حداً  
أكبر ، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى ، والتي فيها  
الاكبر تسمى كبرى ، وهيئة التأليف تسمى شكلاً )

القياس الاقتراني يتألف من قضيتين هما مقدمة القياس ، كما  
تقول كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ، ولهذا القياس نتيجة هي  
المطلوب وهي قولنا كل انسان جسم ، فما تجده في مقدمتي القياس مكرراً  
وهو هنا الحيوان يسمى حداً أوسطاً لأنه في الغالب يكون أعم من  
موضوع المطلوب وأخص من محمله ولأنه هو الذي اتخذته وسطاً  
للتصديق بثبوت محمول المطلوب لموضوعه ، وموضوع المطلوب يسمى حداً  
أصغر لأنه في الغالب يكون أخص من محمله ومحمول المطلوب يسمى  
حداً أكبر لأنه في الغالب يكون أعم من الموضوع ، والمقدمة التي فيها  
الأصغر وهي الاولى تسمى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر وهي  
الثانية تسمى الكبرى وهيئة التأليف تسمى شكلاً ، وهذه الهيئة هي  
الحالة الحاصلة من وضع الحد الاوسط بالنسبة للحدين الآخرين من  
كونه موضوعاً أو محمولا لهما على الوجه الذي بينه المصنف بقوله .

( والأشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في

الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان  
بالعكس فهو الرابع وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث وان  
كان محمولاً فيهما فهو الثاني )

الأشكال الحاصلة من وضع الحد الاوسط الذي يتكرر ذكره في  
المقدمتين أربعة ، لأنه إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى  
فهو الشكل الاول ، كما تقول كل مسجد وقف وكل وقف يحرم بيعة  
فكل مسجد يحرم بيعة ، فالحد الاوسط وهو وقف قد وقع محمولاً  
في الصغرى موضوعاً في الكبرى . وان كان محمولاً في الصغرى  
وفي الكبرى معاً فهو الشكل الثاني ، كما تقول كل ما بين السرة  
والركبة عورة ولا شيء مما يحل النظر اليه بعورة فلا شيء مما بين  
السرة والركبة يحل النظر اليه فالحد الاوسط وهو عورة قد وقع  
محمولاً في الصغرى وفي الكبرى معاً . وان كان موضوعاً فيهما معاً فهو  
الشكل الثالث ، كما تقول كل سارق خائن وكل سارق تقطع يده فبعض  
الخائن تقطع يده فالحد الاوسط وهو سارق قد وقع موضوعاً في الصغرى  
والكبرى معاً . وان كان موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى  
فهو الشكل الرابع كما تقول كل أكل عمد يفسد الصوم ولا شيء من  
التنفس بأكل عمد فبعض ما يفسد الصوم ليس يتنفس فالحد الاوسط  
وهو الاكل العمد قد وقع موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى

( والشكل الثانى منها يرتد الى الاول بعكس الكبرى  
والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى والرابع يرتد اليه بعكس  
الترتيب أو بعكس المقدمتين جميعاً )

قد عرفت أن الحد الاوسط فى الشكل الاول يكون محولاً فى  
الصغرى موضوعاً فى الكبرى وفى الشكل الثانى محولاً فى الصغرى  
وفى الكبرى معاً ، فاذا أردت رد الشكل الثانى الى الاول عكست  
الكبرى فصيرت محولاً وهو الحد الاوسط موضوعاً وصيرت موضوعها  
محولاً فيعود الاوسط محولاً فى الصغرى موضوعاً فى الكبرى ،  
فقولنا كل ما بين السرة والركبة عورة ولا شئ مما يحمل النظر اليه  
بعورة يرجع الى الاول بعكس الكبرى فنقول ولا شئ من العورة  
يحمل النظر اليه . وعرفت أن الحد الاوسط فى الشكل الثالث يكون  
موضوعاً فى الصغرى وفى الكبرى معاً فاذا أردت رده الى الشكل  
الاول عكست الصغرى ليكون محولاً فيها موضوعاً فى الكبرى  
فقولنا كل سارق خانن وكل سارق تقطع يده يرجع الى الشكل  
الاول بعكس الصغرى فنقول بعض الخائن سارق . وعرفت أن الحد  
الاوسط فى الشكل الرابع يكون موضوعاً فى الصغرى محولاً فى  
الكبرى فاذا أردت رده الى الشكل الاول فلما أن تعكس الترتيب

ونجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ، كما تقول : كل وقف لا يجوز بيعه وكل مسجد وقف ينتج بعض ما لا يجوز بيعه مسجد فإذا عكست الترتيب قلت كل مسجد وقف وكل وقف لا يجوز بيعه فينتج كل مسجد لا يجوز بيعه ثم تعكس النتيجة الى قولك بعض ما لا يجوز بيعه مسجد وإما أن تعكس المقدمتين كما تقول في المثال الاول بعض ما يفسد الصوم أكل عمد ولا شيء من الأكل العمد يتنفس فبعض ما يفسد الصوم ليس يتنفس

( والكامل الين الانتاج هو الاول والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثانى الى الاول )

الطريق المألوف طبعاً لا كتنساب المجهولات هي أن تضع الحد الاصغر وهو موضوع المطلوب وتثبت له الحد الاوسط ثم تثبت للاوسط الحد الاكبر وهو محمول المطلوب أو تسلبه عنه لينتج اثبات الحد الاكبر للاصغر أو سلبه عنه ، وهذا هو الحال في الشكل الاول ، فلذلك كان يتن الانتاج ، أما الشكل الثانى فيوافق الشكل الاول في الصغرى ويخالفه في الكبرى فهو قريب من الاول كأنه يتسدى السير معه الى نصف الطريق فيكون قد

أقرب من المطلوب ولذلك لا يحتاج الى رده للاول من كان مستقيم الطبع والفطرة سليم العقل والفكرة . أما الشكل الثالث فبعده عن الاول أكثر من بعد الثاني لأنه يخالفه في الصغرى فكأنما قد افرقا من بداية سيرهما . والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً لأنه لا يتفق مع الشكل الاول في مقدمة من مقدماته

( وإنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب )  
قد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين : صغرى وكبرى ، فالصغرى إما موجبة كلية أو موجبه جزئية أو سالبة كلية أو سالبة جزئية ، والكبرى كذلك فهذه ستة عشر ضرباً لكل شكل من الأشكال الأربعة . أما الشكل الاول فسيأتى الكلام على ضروبه وأما الشكل الثاني فأنما ينتج نتيجة مطردة بشرطين : الاول اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب . الثاني أن تكون كبراه كلية . أما اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب فيسقط به ثمانية ضروب الموجبة الكلية الصغرى مع الموجبتين والموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبتين والسالبة الكلية الصغرى مع السالبتين والسالبة الجزئية الصغرى مع السالبتين ، وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة السالبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين ، والموجبة الجزئية الكبرى مع السالبتين . فالضروب المنتجة من هذا الشكل أربعة فقط ( بالضرب



(الاول) الموجبة السككية الصغرى مع السالبة السككية الكبرى  
ونتيجه سالبة كلية ، كقولنا كل صلاة رباعية تقصر في السفر ولا شيء  
من الوتر يقصر في السفر فلا شيء من الصلاة الرباعية بوتر (الضرب  
الثاني) السالبة السككية الصغرى مع الموجبة السككية الكبرى  
ونتيجه سالبة كلية كقولنا لا شيء من المفاعيل مرفوع وكل مبتدأ  
مرفوع فلا شيء من المفاعيل بمبتدأ (الضرب الثالث) الموجبة  
الجزئية الصغرى مع السالبة السككية الكبرى ونتيجه سالبة جزئية  
كقولنا بعض الدم تباح معه الصلاة ولا شيء من الحيض تباح معه  
الصلاة فبعض الدم ليس بحيض (الضرب الرابع) السالبة الجزئية  
الصغرى مع الموجبة السككية الكبرى ، كقولنا : بعض ما يخرج من  
السبيلين يفسد الصوم ولا شيء من البول يفسد للصوم فبعض  
ما يخرج من السبيلين ليس ببول

(والشكل الاول هو الذى جمل معيار العلوم فنورده  
ههنا ليكمل دستوراً يستنتج منه المطالب كلها وشرط إنتاجه  
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة أربعة :  
الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل  
جسم محدث ، الثاني كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف

بقديم فلا شيء من الجسم بقديم. الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث. الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم)

الشكل الاول لكونه بين الانتاج جعل ميزاناً للعلوم فهو الحقيق بالبيان في هذا المختصر ليكون دستوراً ومرجعاً ويمكن الانتفاع به في كل المطالب العلمية، وشرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى، أما ايجاب الصغرى فيسقط به ثمانية أضرب : السالبة السكايه الصغرى مع الكبريات الاربع والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الاربع، وأما كلية الكبرى فيسقط به أربعة : الموجبة الجزئية الكبرى مع الموجبتين الصغريين، والسالبة الجزئية الكبرى معها أيضاً فالمنتج من ضروبه أربعة فقط

(الضرب الاول) الموجبة السكلية مع مثاها ونتيجته موجبة كلية، كقولنا : كل متمسك بدينه محب لوطنه وكل محب لوطنه يحافظ على استقلاله، فكل متمسك بدينه يحافظ على استقلال موطنه.

(الضرب الثانى) الموجبة السكلية الصغرى مع السالبة

الكلية الكبرى ونتيجته سالبة كلية ، كقولنا : كل قصب السكر يحتاج في استكمال نموه الى تسعة أشهر ، ولا شيء مما يحتاج استكمال نموه الى تسعة أشهر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين ، فلا شيء من قصب السكر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين .

( الضرب الثالث ) الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى ونتيجته موجبة جزئية ، كقولنا : بعض القابضين على المصالح العامة يهمل في القيام بما عهد اليه من الشؤون العمومية ، وكل من أهمل القيام بما عهد اليه من الشؤون العمومية جدير بأن يسمى خائناً ، فبعض القابضين على المصالح العامة جدير بأن يسمى خائناً .

( الضرب الرابع ) الموجبة الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى ونتيجته سالبة جزئية ، كقولنا : بعض المسلمين تارك للصلاة عمداً ، ولا شيء من تارك الصلاة عمداً بمؤد لحقوق خالفه ، فبعض المسلمين ليس بمؤد لحقوق خالفه .

( تكميل ) قد عرفت أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون موضوعاً في الصغرى وفي الكبرى معاً فنزوبه ستة عشر أيضاً ، وشرط انتاجه إيجاب الصغرى وكلية احدى مقدمتيه ، فسقط بالشرط الأول ثمانية نزروب : السالبة الكلية الصغرى مع الكبرىات الأربع والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبرىات الأربع ، وسقط بالشرط

الثاني الموجبة الجزئية الصغرى مع الجزئية الكبرى موجبة وسالبة،  
فضروريه المنتجة ستة : الموجبة الكلية الصغرى مع الكبريات  
الأربع، والموجبة الجزئية الصغرى مع الكلية الكبرى موجبة وسالبة.  
وعرفت أن الحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موضوعاً  
في الصغرى محولاً في الكبرى ، فضروريه ستة عشر أيضاً ، وشرط  
انتاجه إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافها بالإيجاب  
والسلب مع كلية احدهما ، فضروريه المنتجة ثمانية : الموجبة الكلية  
الصغرى مع الموجبة الكبرى كلية أو جزئية بالشرط الأول ،  
والموجبة الكلية الصغرى مع السالبتين ، والموجبة الجزئية الصغرى  
مع السالبة الكلية ، والسالبة الكلية الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة  
الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى بالشرط الثاني ..  
وحسب المبتدئ في هذا الفن أن يكتفي بهذا القدر من التفصيل  
الآن والله هو الفتاح العليم .

( والقياس الاقترافي إما أن يتركب من حليتين كما مر  
وإما من متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة ينتج ان  
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ، وإما مركب من

منفصلتين كقولنا كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج  
فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج كل عدد إما فرد  
أو زوج الزوج أو زوج الفرد، وإما من حملية ومتصلة  
كقولنا : كلما كان هذا انساناً فهو حيوان وكل حيوان جسم  
ينتج كلما كان هذا انساناً فهو جسم، وإما من حملية ومنفصلة  
كقولنا : كل عدد إما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم  
الى متساويين ينتج كل عدد إما فرد وإما منقسم الى متساويين،  
وإما من متصلة ومنفصلة كقولنا : كلما كان هذا انساناً فهو  
حيوان وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود ينتج كلما كان  
هذا انساناً فهو إما أبيض أو أسود)

قد علمت أن المقدمات التي تتألف منها الاقيسة هي الحملات  
والمتصلات والمنفصلات، وأن القياس الاقتراني هو ما اقترن فيه موضوع  
المطلوب أو مقدمه بسوى محموله أو تاليه، فأقسام تأليفه من المقدمات  
المذكورة سنة : القسم الأول متركب من مقدمتين حمليتين وقدمت  
أمثلة هذا القسم. القسم الثاني متركب من متصلتين كقولنا ان أعرض  
المسلمون عن التمسك بالدين غضب الله عليهم وكلما غضب الله على  
قوم ألبسهم ثوب الذل والهوان ينتج ان أعرض المسلمون عن التمسك



بالدين ألبسهم الله ثوب الذل والهوان . القسم الثالث ما تركب من منفصلتين، كقولنا : دائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات الى البلد الحرام محرماً بالعمرة واما أن يكون محرماً بالحج، ودائماً إما أن يكون المحرم بالحج مفرداً أو قارناً فدائماً إما أن يكون من تجاوز الميقات الى البلد الحرام محرماً بالعمرة أو مفرداً أو قارناً . القسم الرابع ما تركب من متصلة وحلية كقولنا كلما كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو مطاع في قومه وكل مطاع في قومه شديد البأس على أعدائه فكما كان الأمير محافظاً على حقوق رعيته فهو شديد البأس على أعدائه .

القسم الخامس ما تركب من منفصلة وحلية كقولنا : إما أن تعتصم بحبل الدين الخفيف وإما أن تتبع هواك وكل من انبع هواه فهو في ضلال مبين ينتج إما أن تعتصم بحبل الدين الخفيف وإما أن تكون في ضلال مبين . القسم السادس ما تركب من متصلة ومنفصلة كقولنا : كلما كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو من الرحم وكل ما يزل من الرحم فهو إما حيض وإما نفاس فكما كان نزول الدم مانعاً من الصوم فهو إما حيض وإما نفاس

( وأما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعية فيه إن

كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا

ان كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان  
واستثناء تقيض التالى ينتج تقيض المقدم كقولنا ان كان  
هذا انساناً فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انساناً  
القياس الاستثنائى كما عرفت هو ما تألف من مقدمتين تفصل  
بينهما أداة الاستثناء واحدى مقدمتيه شرطية متصلة أو شرطية  
منفصلة ، فان كانت شرطية متصلة فالمقدمة الأخرى إما أن يكون  
الحكم فيها وضع المقدم أو رفعه أو وضع التالى أو رفعه كقولنا كلما  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فما بعد أداة  
الاستثناء وهى لكن وضع للمقدم أى أن المقدم وهو اثبات الطلوع  
للشمس متحقق ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود فما بعد أداة الاستثناء  
رفع للتالى أى ان نسبة الوجود للنهار منفية فاستثناء عين المقدم ينتج  
عين التالى لأن المقدم ملزوم والتالى لازم فاذا تحقق الملزوم تحقق  
اللازم ضرورة التلازم بينهما واستثناء تقيض التالى ينتج تقيض المقدم  
لأنه عند ارتفاع اللازم يرتفع الملزوم وإلا لوجد الملزوم بدون لازمه  
كقولنا كلما استمرأ الولاة مرتع الظلم تولدت فى الرعية روح التمرد  
لكن الولاة قد استمرأوا مرتع الظلم ينتج أن روح التمرد تولدت فى  
الرعية أو تقول لكن روح التمرد لم تتولد فى الرعية ينتج أن الولاة لم

يستمرثوا مرتع الظلم. أما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالي واستثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم لجواز أن يكون التالي من اللوازم العامة، فلو قلنا في المثال السابق لكن الولاية لم يستمرثوا مرتع الظلم لم ينتج أن روح التمرد لم تتولد في الرعية لأن تولد روح التمرد كما هو من لوازم ظلم الراعي كذلك هو من لوازم سوء الإدارة ولو قلنا في المثال السابق لكن روح التمرد قد تتولد في الرعية لم ينتج أيضاً أن الولاية قد استمرثوا مرتع الظلم للعلة السابقة

( وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر وان كانت مانعة الجمع فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما لا ينتج وان كانت مانعة الخلو فالامر بالعكس )

المنفصلة الحقيقية هي كما علمت تتركب من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه فإذا وقعت مقدمة في القياس الاستثنائي كان استثناء عين أحد طرفيها منتجاً لنقيض الآخر وإلا لزم اجتماع النقيضين واستثناء نقيض أحد طرفيها منتجاً لعين الآخر وإلا لزم رفع النقيضين كقولنا إما أن يكون هذا المكلف مؤمناً وإما أن يكون كافراً لكنه

مؤمن فليس بكافر أو لكنه ليس بمؤمن فهو كافر أو لكنه كافر  
فهو ليس بمؤمن أو لكنه ليس بكافر فهو مؤمن، وإذا وقعت مانعة  
الجمع مقدمة في القياس الاستثنائي وهي كما علمت تتركب من الشيء  
والأخص من تقيضه كأن استثناء عين أحد الجزأين منتجاً لتقيض  
الآخر والا لزم اجتماع الضدين، أما استثناء تقيض أحدهما فلا ينتج  
عين الآخر لجواز ارتفاعها معاً، كقولنا: إما أن يكون الحائز لشهادة  
العالمة عضواً في المحكمة العليا وإما أن يكون قاضياً في إحدى مديريات  
القطر المصري لكنه عضو في المحكمة العليا فهو ليس بقاض في  
إحدى المديريات أو لكنه قاض في إحدى المديريات فهو ليس بعضو  
في المحكمة العليا، ولو استثنينا تقيض أحدهما وقلنا لكنه ليس بعضو  
في المحكمة العليا لم ينتج أنه قاض في إحدى المديريات أو قلنا لكنه  
ليس بقاض في إحدى المديريات لم ينتج أنه عضو في المحكمة العليا  
لجواز ارتفاعها بأن يكون مدرساً أو تاجراً أو نحو ذلك. وإذا وقعت  
مانعة الخلو مقدمة في القياس الاستثنائي وهي كما علمت تتركب من  
الشيء والأعم من تقيضه كأن استثناء تقيض أحد الجزأين منتجاً  
لعين الآخر والا ارتفع التقيضان معاً، أما استثناء عين أحدهما فلا  
ينتج تقيض الآخر لجواز اجتماعهما في الوجود كقولنا: إما أن يكون  
هذا المكلف مؤمناً وإما أن يكون عاصياً لمولاه لكنه ليس بمؤمن

فهو عاص لمولاه أو لكنه ليس بعاص لمولاه فهو مؤمن لان قبض  
الايان وهو الكفر أخص من المعصية ولو استثنينا عين أحدهما  
وقلنا لكنه مؤمن لم ينتج أنه غير عاص أو قلنا لكنه عاص لم  
ينتج أنه غير مؤمن لان الايمان والمعصيان بمعنى اقتراف الذنوب  
يجتمعان في مؤمن اقترف ذنبا ولا يرتفعان والا لكان كافراً وغير  
مذنب والكفر أكبر الذنوب والمعاصي التي يقترفها الانسان ..  
ثبتنا الله واياكم بالقول الثابت في الحياة وفي الآخرة فانا قد رضينا  
بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا

## الصناعات الخمس

( البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقينية )  
قد عرفت كيفية تركيب القيسة الاقتراية والاستثنائية وعلمت  
المنتج منها وغير المنتج فاعلم الآن أن كل قياس تؤلفه على احدى  
الكيفيات السابقة فهو اما برهان أو جدل أو خطابة أو شعر أو مغالطة  
وهي التي يسميها المنطقة بالصناعات الخمس، والفرق بين هذه الخمسة  
يرجع الى نفس المقدمات التي يتألف منها القياس لا الى كيفية تأليفها ..  
فأولها وأشرقها البرهان وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية، وأما  
تكون المقدمة يقينية اذا اعتقدت الحكم الذي تشتمل عليه اعتقاده



جازماً مطابقاً للواقع ثابتاً لا يزول ولا يتغير كقولك : السماء فوقنا  
فهذه المقدمة يقينية لانك تعتقد ذلك اعتقاداً جازماً وهو اعتقاد  
مطابق للواقع لا يزول ولا يتغير، وبالضرورة المقدمات اليقينية اذا ألفت  
تأليفاً صحيحاً تنتج نتيجة يقينية

( واليقينيات ستة أوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين  
والكل أعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة  
والنار محرقة ومجربات كقولنا السقمونيا مسهلة للصغراء  
وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس  
ومتواترات كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة  
وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة  
زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين)

اليقينيات ستة أقسام أوليات وهي القضايا التي يصدق بها العقل  
بفطرته وغريزته فلا يتوقف التصديق بها الا على تصور أطرافها  
كقولنا: الكل أعظم من الجزء والوالد اكبر سنّاً من ولده والنقيضان  
لا يجتمعان ولا يرتفعان، ومشاهدات وهي التي يصدق العقل بها بواسطة  
الحس كقولنا الشمس مشرقة وهذا الثوب أبيض اللون والسكر

حلو الطعم ، ومنه ما يدرك بالحواس الباطنة كاعتقادنا بأن لنا قدرة على العمل وخوفا ورجاء . ومجربات وهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة تكرار الاحساس بها كخواص النباتات والمعادن كقولنا الزرنبخ يقتل آكاه والخمر يسكر شاربها ، وحديثات وهي القضايا التي يصدق العقل بها لاستنادها وترتيبها على محسوسات أخرى لا يحتاج العقل الى نظر وتدبر في العلم بترتيبها عليها كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس فانا نشاهد الشمس طالعة وغاربة ونشاهد القمر كذلك يضعف نوره اذا اقترب من الشمس ويزيد اذا ابتعد عنها فيسرع العقل الى الجزم بان نور القمر مستفاد منها وكقولنا ارتفاع الماء في الآبار من ارتفاع الماء في الانهار فانا نشاهد الآبار يرتفع ماؤها عند ما يزيد النيل وينقص عند نقصانه فيسرع العقل الى الجزم بان ارتفاع الآبار منشؤه ارتفاع مياه النيل . ومتواترات وهي القضايا التي يجزم العقل بها لاستناد الحكم فيها الى إخبار جماعة يؤمن تواترهم على الكذب كاعتقادنا بوجود مكة المكرمة والمدينة المنورة وكاعتقادنا بأن مولانا السلطان عبد الحميد الثاني ببيع بالخلافة في سنة ١٢٩٣ هجرية وأن حرباً قامت بين الدولة العلية واليونان في سنة ١٣١٤ هجرية انتصرت فيها الدولة العلية انتصاراً باهراً . وقضايا قياساتها مما هي القضايا التي يكون الحكم فيها

مستنداً الى دليل لا يكاد يغيب عن الذهن كقولنا الاربعة زوج فان  
هذا الحكم يستند الى اقسام الاربعة الى قسمين متساويين وهذا  
الوسط لا يكاد يغيب عن الذهن

(والجدل وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو  
مسلمة عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح )

الثانى من الصناعات الخمس الجدل وهو قياس مؤلف من  
مقدمات مشهورة بين الناس يعترفون بها ولا يختلفون فيها كقولنا  
العدل حسن والظلم قبيح وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمود  
وتختلف المشهورات باختلاف الامم فى عاداتها وأخلاقها وأديانها  
فاختلاط الرجال بالنساء قبيح عند الامم الاسلامية حسن عند الامم  
الغربية، الى كثير من العادات المحمودة عندهم الممقوتة عندنا، ويتألف  
الجدل أيضاً من المقدمات المسلمات وهى القضايا التى يسلمها الخصمان  
كسائل أصول الفقه التى يأخذها الفقيه مسلمة عند الاستدلال على  
حكم فقهي وكقواعد الحساب والمهندسة اذا احتاج اليها الفقيه  
أو المنطقي فى الاستدلال

(والخطابة وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة  
من شخص معتقد فيه أو مظهره )

الثالث من الصناعات الخمس الخطابة وهي قياس مؤلف من مقدمات تؤخذ على وجه القبول لصدورها من شخص معتمد فيه كالجل التي تصدر من الأولياء ومن كبار العلماء وأهل الزهد والتقوى وتتألف الخطابة أيضاً من المظنونيات وهي ما تتضمن ترغيباً أو ترهيباً كالجل المؤثرة التي يأتي بها الوعاظ والخطباء في خطبهم ومواعظهم (والشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض)

الرابع من الصناعات الخمس الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات خيالية تنبسط منها النفس أو تنقبض كما يفعله كثير من الشعراء في المدائح والمراثي والحماسيات ونحوها وكالكلمات التي تشجع بها المريض على تناول الأدوية واحتمال آلام المرض ونحو ذلك

( والمغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة )

الخامس من الصناعات الخمس المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق، كما تقول عن الصورة المنقوشة على الجدار مثلاً هذا فرس وكل فرس صاهل، أو من مقدمات وهمية كاذبة كما يحكم الوهم بالخوف من الميت والخوف من الانفراد ليلاً في مكان

مظالم وكما تجدد كثيراً من الناس يحجمون عن المطالبة بحقوقهم من ذى سلطان لا اعتقادهم ان ذلك يعود بالمضرة عليهم وانما هو من الأوهام الباطلة

### (والعمدة هو البرهان لا غير)

العمدة فى اكتساب المجهولات التصديقية من بين الصناعات الخمس هو البرهان دون غيره لان مقدمات البرهان يقينية فتأيجها يقينية أيضاً ومقدمات ماعداه ظنية ولا ينتج الظنى الا ظنياً مثله

واعلم أن الجدل والخطابة والشعر من المطالب العالية التى ينتفع بها كثيراً فى المحاورات العامة ويكثر دوراتها على السنة الخطباء والوعاظ والمرشدين فى كل أمة وفى كل ملة وهى التى عليها مدار الترغيب والترهيب والحث على التمسك باقامة الشعائر الدينية وعلى التخلق بالأخلاق المرضية كالصدق والأمانة ومراعاة الضعفاء والرفق باليتامى والمساكين، والمقدمات الاقناعية والخيالية شعراً كانت أو نثراً فضل كبير فى تربية الأمم وتقويم اعوجاجها والمحافظة على كيانها القومى وشعارها الدينى . فقد أنبأنا التاريخ أن أحد كبار العلماء شد الركاب الى مكة المكرمة لاداء فريضة الحج وكان طريقه اليها مدينة الاسكندرية فلما دخل بها ورأى هم القوم منصرفة الى مجامع اللهو واللعب اختار أن يقدم ارشاد اخوانه المسلمين على أداء فريضته



فاخترع لهم أناشيد على نحو ما اعتادوا أن يلهاوا به وجعل يعلمهم في  
على تلك الأغاني فرائض الاسلام وواجباته وسننه ومندوباته وما يأمر  
به من الأخلاق الكريمة والشيم الفاضلة فالتفتوا حوله زمراً وأفواجاً  
لاحباً في العلوم الدينية بل تلذذاً بتلك الأناشيد الجميلة ولكن لم يعمض  
على هذا العمل زمن طويل حتى اهتمدوا بهديه وأقلموا عن الرذائل  
التي قادم اليها الجهل بأوامر الدين الخفيف . فهذه سيرة اسلافنا  
الصالحين في ارشاد الأمم الى خيرى الدنيا والآخرة أحسن الله  
جزاءهم وشكر لهم ما احتملوا من المصاعب في ارشاد اخوانهم المؤمنين  
فاعتبروا يا أولى الأبصار وامثل هذا فليعمل العاملون . نسأل الله جلّت  
قدرته أن يسلك بالعاملين في جميع الاقطار الاسلامية مسلك الاعتدال  
ومنهج السكال .

وليكن هذا آخر ما خطه قلم العبد الضعيف المتترف بالمعجز  
والتقصير محمد شاكر الجرجاوى بلداً الحسينى نسباً الحنفى مذهباً  
انخلوتى طريقة وكان جمع هذه التعليقات بمدينة الاسكندرية في  
ذى الحجة الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة  
والسلام على سيد الخلق في البداية والنهاية ما









يطلب من

مكتبة الخانجي بشارع عبد العزيز

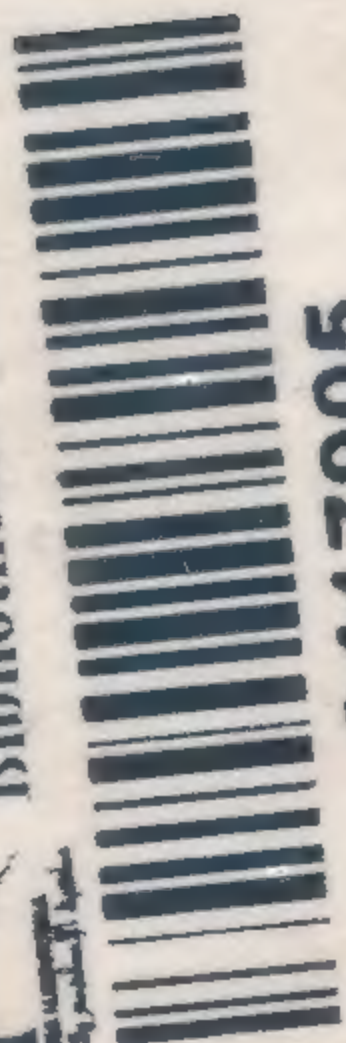
المكتبة السلفية بشارع الاستئناف

مكتبة التهذيب لصاحبها احمد افندي محبوب بجوار الازهر

بمصر

ثمان النسخة ٤ قروش صاع

Bibliotheca Alexandrina



0417905